٥- حوكمة الشركة

١- تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان (ش.م.ع.ق)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا لقرارالهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ («متطلبات الهيئة»).

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («نظام الحوكمة» أو «النظام») الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود المرفق حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية المرفق لمصرف الريان (ش.م.ع.ق) («البنك») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن إعداد تقييم مجلس الإدارة للالتزام لمتطلبات الهيئة - كما هو مدرج في التقرير السنوي - والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بمتطلبات الهيئة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. كما يعد المجلس مسؤولاً عن إعداد التقرير عن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة حيث تمّ التحفيف منها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة» - كما هو مدرج في التقرير السنوي- لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) «مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي(IAASB) . ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكيد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجا عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث اجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للبنك ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاة ، بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات نظام الهيئة واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- تم أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة للالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام مقابل متطلبات المادة رقم ٤ من النظام؛
- الموافقة على المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام للسجلات الأساسية التي تحتفظ بها البنك؛و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١(ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لآداء الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون الهيئة بما في ذلك النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على «التقرير السنوي» (ولكن لا تشتمل «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة «)، وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن استنتاجاتنا حول «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في التقرير السنوي» لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة - كما هو مدرج في التقرير السنوي»، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

إذا استنتجنا أن هناك تحريفاً مادياً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، وبناءً على إجراءاتنا، فنحن مطالبون بإعداد تقرير بذلك. أما خلاف ذلك، فليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

التأكيد على الأمر

ونلفت الانتباه إلى أن الأمور الموضحة في القسم ٥,٣ ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة الذي يشير إلى أن اثنين فقط من أصل عشرة أعضاء مجلس إدارة مستقلون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

لم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٥

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
٨ فبراير ٢٠٢٤

٢- تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان (ش.م.ع.ق)

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («نظام الحوكمة» أو «النظام») الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» لمصرف الريان (ش.م.ع.ق) («البنك») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤلاً عن تقديم «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل؛
- وصف العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل ؛ و
- تقييم شدة تأثير التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور في ضوابط الرقابة، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

يعتمد التقييم الوارد في التقرير السنوي على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات مراقبة المخاطر المقدمة من إدارة البنك:

أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛ و

- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة البنك مسؤول أيضاً عن إنشاء والحفاظ على الضوابط المالية الداخلية بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

• الالتزام بسياسات البنك؛

حماية موجوداتها؛

• منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛

دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛

• إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛

الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) «مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية» كما هو معروض في «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل المعروض في التقرير السنوي، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية الموحدة، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. ولأغراض هذه المهمة، تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

١- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة؛

٢- تمويل الشركات والأفراد؛

٣- استلام الودائع (بما في ذلك حسابات الاستثمار التشاركية)؛

٤- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات؛

٥- الخزينة والاستثمار؛

٦- الموارد البشرية وجداول الرواتب؛

٧- الامتثال؛

٨- التمويل التجاري؛

٩- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والإفصاحات؛و

١٠- ضوابط التكنولوجيا والعامة

يتضمن ارتباط التأكيد لإبداء رأي تأكيد معقول بشأن «تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما عرض في التقرير السنوي، يتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

• التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.

• تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و

• فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

• بيئة الرقابة

• تقييم المخاطر

• أنشطة الرقابة

• المعلومات والاتصالات

• أنشطة المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم التشغيل، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم تصميم ضوابط الرقابة بالشكل تشغيلها بفعالية المناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المشار إليها في «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل.

تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لرأينا حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل».

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١ (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(١) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.

(٢) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(٣) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص «تقرير مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ و لا يمكن اكتشافها. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على التقرير السنوي (ولكنها لا تشتمل على «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية») للبنك على المستوى المنفصل وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل»، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

التأكيد على الأمر

ونلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا لا يشمل أي شركات تابعة للبنك. ولم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

الـرأي

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، وكما ورد بتقرير مجلس الادارة، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٥

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
٨ فبراير ٢٠٢٤

٣. تقرير الحوكمة السنوي للعام ٢٠٢٣

يغطي هذا التقرير السنة المالية الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

أعدّ مجلس الإدارة هذا التقرير إمتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشأن حوكمة البنوك الصادرة بالتعميم رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ وقوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المنطبقة على مصرف الريان ش.م.ع.ق. (المشار إليه فيما يلي بعبارة «البنك» و/أو «المصرف» و/أو «الشركة») بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ونظام الطرح والإدراج وتعليمات وقواعد التعامل في بورصة قطر وكذلك قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للبنك بالإضافة إلى المعايير والممارسات الدولية والإقليمية في مجال الحوكمة (يشار إليها مجتمعة بعبارة «قوانين الحوكمة»).

يصف هذا التقرير الإجراءات التي يتبعها البنك في تطبيق قوانين الحوكمة السالفة الذكر ويتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة بموجبها ويخلص بتقرير مجلس الإدارة عن تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة وكذلك تقرير المجلس حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

مجلس الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن الحوكمة في مصرف الريان والرقابة على الكيانات والشركات التابعة له ويتفانى المجلس بالحفاظ على أعلى معايير السلوك الأخلاقي في تطبيق مبادئ الحوكمة بغية أداء مسؤولياته الكاملة أمام مساهمي البنك وخدمتهم بنزاهة وصدق واستقامة.

٤- إجراءات التطبيق

٤-١ في ما يخص منظومة الحوكمة

تم وضع نظام شامل للحوكمة الرشيدة ضمن المصرف يُعنى بالحفاظ على حقوق المساهمين وضمان معاملة مختلف فئاتهم بصورة عادلة مع التركيز على متطلبات الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها بالإضافة إلى المسؤوليات والواجبات المناطة بمجلس الإدارة، ويشمل ذلك الأنظمة والسياسات والإجراءات التي تضمن المحاسبة والمساءلة بشكل ملائم والنزاهة والشفافية في مزاولة البنك لأعماله وأنشطته.

يحدد هذا النظام توزيع الأدوار والمسؤوليات ويضمن فصل السلطات كما يحدد متطلبات الإفصاح والشفافية على جميع المستويات ويشمل ذلك مجلس الإدارة نفسه واللجان المنبثقة عنه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة العليا والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والمدققين المستقلين وأجهزة الرقابة الداخلية ويكفل التعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية.

إن نظام الحوكمة في المصرف محدد في ميثاق الحوكمة للمجموعة الموافق عليه من مجلس الإدارة الذي يرسم السياسات والممارسات المعتمدة للحوكمة ضمن البنك. تم إعداد الميثاق بما يتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل المعايير والممارسات الدولية. وعلى مستوى المجموعة، فإن المصرف ملتزم بمتطلبات الحوكمة بما يتوافق مع البيئة الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. ويحدد الميثاق المذكور السياسة الشاملة لمبادىء الحوكمة المطبقة في المصرف ويضع الأسس التي يستند إليها نظام الحوكمة في البنك وكذلك تكوين وإجراءات عمل الأجهزة التي يضمّها.

يمكن الإطلاع على ميثاق الحوكمة المشار اليه على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٤-٢ في ما يخص مجلس الإدارة

٤-٢-١ الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٣٠) منه شروط الحد الأدنى الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة حيث تتطابق هذه الشروط مع متطلبات قوانين الحوكمة المنطبقة. فضلاً عن ذلك، قام مجلس الإدارة بوضع لائحة مكتوبة تحدد إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتم إقرارها من قبل الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ وتحدد اللائحة بشكل تفصيلي شروط الترشح ومعايير التأهل والتقييم وما إلى ذلك من أمور تنظيمية لعملية الترشّح واختيار أعضاء مجلس الإدارة وقد تم إعداد اللائحة وفقاً لقوانين الحوكمة ذات الصلة. يمكن الإطلاع على النظام الأساسي ولائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

فضلاً عن ذلك، يطلب البنك من جميع الأعضاء إجراء إفصاحات معينة وتوقيع تعهد كتابي بموافاة البنك بأي تغييرات على تلك الإفصاحات فور حدوثها. تم تصميم تلك الإفصاحات على شكل استبيانات تضمن إفصاح العضو عن كل البيانات التي يحتاج لها البنك لتقييم مدى التزام العضو بالشروط الواجب توافرها فيه وفقاً للقوانين وتقديم الإثباتات عند الحاجة. يطلب البنك من أعضاء مجلس الإدارة تحديث إفصاحاتهم مرة على الأقل سنوياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تسجّل مخالفة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة للشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة المقررة بالقوانين والأنظمة ذات الصلة.

٤-٢-٢ تشكيل المجلس

يحدد النظام الأساسي للبنك وخصوصاً المواد ١٩ و٢٩ منه كيفية تشكيل المجلس ولجانه وجميع تلك المواد تستوفي متطلبات قوانين الحوكمة. وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس إدارة مصرف الريان من ١١ عضواً. في العام ٢٠٢٣ استقال عضو واحد مستقل هو السيد عبدالله بن ناصر المسند. أكمل مجلس الإدارة بالعدد المتبقي (١٠ أعضاء) ولكن تم فتح باب الترشيح لملء الشغور في المقعد المستقل وسيتم اختيار خلف للسيد عبدالله بن ناصر المسند في الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تألف مجلس إدارة المصرف من عشرة أعضاء غالبيتهم غير تنفيذيين (٧ من أصل ١٠) من بينهم اثنين مستقلين. لمزيد من التفاصيل حول تشكيل مجلس الإدارة، يرجى مراجعة قسم إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٣» بعنوان «مجلس الإدارة».

٤-٢-٣ حظر المناصب

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم يجمع أي عضو في مجلس إدارة المصرف بين أي مناصب محظور عليه الجمع بينها وفقاً للقانون وقد قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بتجديد الإقرار السنوي لعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقوانين المنطبقة وقاموا بتوقيع إقرار كتابي بذلك عن السنة المالية ٢٠٢٣ وتم حفظ تلك الإقرارات في عهدة أمين السرّ. فضلاً عن ذلك، تضع المادتين (١١) و(١٢) من لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي أقرتها الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ شرطاً لقبول الترشح بألا يكون المترشّح لعضوية المجلس متولياً لأي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية مجلس إدارة المصرف وأن يقدم تعهداً وإقراراً كتابياً بذلك.

٤-٢-٤ الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

يعمل مجلس الإدارة ضمن ميثاق مكتوب تم وضعه والموافقة عليه من قبل المجلس وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة المعمول بها في قطر والنظام الأساسي للبنك وأفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة. يحدد الميثاق كيفية تشكيل المجلس واختيار أعضائه ورئيسه، بالإضافة إلى آلية تنظيم الاجتماعات، وسياسة تدريب وتقييم أعضاء المجلس ولجانه، وتحديد المكافآت والمسؤوليات والاختصاصات المناطة بالمجلس ويضع تفصيلاً دقيقاً لوظائف المجلس وأنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقته نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحديد الاستراتيجيات ومستويات المخاطر ورسم السياسات على مختلف الأصعدة كما يضم وصفاً شاملاً للمسائل المطلوب النظر فيها من قبل المجلس والمسائل التي تصبّ تحت إطار تضارب المصالح وفقدان الأهلية. الميثاق متوفر على الموقع الإلكتروني للمصرف www.alrayan.com.

فيما يلي القضايا الرئيسية التي استعرضها المجلس ولجانه وأصدر قراراته بشأنها في العام ٢٠٢٣ والتي تعطي لمحة إضافية عن أبرز المسائل التي ترفع للمجلس أو اللجان للموافقة عليها:

- الموافقة على البيانات المالية المرحلية والختامية للسنة المالية ٢٠٢٣
- تحديد نسب توزيع الأرباح والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- الموافقة على الموازنة العامة للمجموعة للعام ٢٠٢٤
- ترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٤ والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليه
- المراجعة الدورية لخطة رأس المال ونتائج اختبارات الضغط والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال للعام ٢٠٢٣
- الموافقة على الأهداف المقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك لسنة ٢٠٢٣
- إجراء بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا والنظر في سياسات مختلفة للمكافآت والموارد البشرية والموافقة عليها
- تقييم أداء المجلس واللجان والإدارة التنفيذية واقتراح مكافآت الأعضاء على الجمعية العامة
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف واعتماده
- مناقشة خطة التعاقب الوظيفي وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- الموافقة على التقرير السنوي للحوكمة
- الموافقة على تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد والموافقة على جدول أعمال الجمعية
- الموافقة على عدد من البنود المتعلقة بأعمال البنك وأنشطته بما في ذلك الموافقة على عدد من الخطط والسياسات الجديدة والملفات الائتمانية وتحديث بعض السياسات القائمة بهدف تحسينها وبقاء التزامها بالقوانين المنطبقة
- الموافقة على إطار حوكمة الشركات التابعة والزميلة لمصرف الريان

- الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك لتوفيق الأوضاع مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والتوصية للجمعية العامة غير العادية باعتمادها
- التوصية للجمعية العامة بتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد مكافأتهم
- متابعة الشركات التابعة والزميلة والإشراف عليها
- الموافقة على الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات
- مراجعة ومناقشة تقارير استمرارية الأعمال وتقارير المخاطر وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية عن الدعاوى القضائية للبنك وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة التقارير الدورية للجان المجلس والمصادقة على قراراتها
- قبول استقالة عضو مجلس الإدارة السيد عبدالله بن ناصر المسند والموافقة على فتح باب الترشيحات لملء الشغور في مقعد عضو مستقل في مجلس الإدارة والإشراف على عملية الترشيحات
- قبول تعيين السيد أحمد الحمادي عضواً في مجلس إدارة مصرف الريان ممثلاً عن هيئة التقاعد خلفاً للسيد تركي الخاطر
- وضع برنامج تطوير وتدريب لأعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية بالتعاون مع إحدى الجهات الاستشارية

٥-٢-٤ أبرز النظم والسياسات والآليات التي وضعها مجلس الإدارة

تضمّ منظومة الحوكمة عدداً من السياسات الاستراتيجية والإجرائية والنظم واللوائح والآليات التي وضعها مجلس الإدارة مجتمعاً أو من خلال اللجان المنبثقة عنه والتي تشكل الإطار الرقابي على عمل البنك وكافة أنشطته. وفيما يلي أبرز السياسات المعتمدة بمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

١. سياسة الإئتمان
٢. سياسة قابلية المخاطر
٣. سياسة إدارة مخاطر السمعة
٤. سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٥. سياسة الإسناد الخارجي
٦. سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
٧. سياسة إدارة مخاطر السيولة
٨. سياسة إدارة مخاطر السوق
٩. سياسة التعافي من الكوارث
١٠. سياسة إدارة المخاطر التشغيلية
١١. سياسة وإطار الأمن السيبراني
١٢. سياسة حماية أمن المعلومات
١٣. سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
١٤. سياسة إطار عمل السويفت
١٥. سياسة تقنية المعلومات
١٦. إجراءات البنية التحتية وإصدار الأنظمة الرقمية
١٧. معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
١٨. معايير تطوير التطبيقات
١٩. منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
٢٠. سياسة قواعد السلوك المهني
٢١. سياسة الموارد البشرية ومنهجية وسياسة مكافآت الإدارة والموظفين والتدريب والتطوير
٢٢. برامج تعريفية سواء للموظفين أو لأعضاء مجلس الإدارة
٢٣. سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
٢٤. سياسة وإجراءات التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية
٢٥. ميثاق التدقيق الداخلي
٢٦. سياسة الإستثمار
٢٧. ميثاق عمل هيئة الرقابة الشرعية و سياسة الشريعة
٢٨. ميثاق الحوكمة للمجموعة
٢٩. استراتيجية وسياسة قطاع الأعمال للمجموعة وسياسة جودة الخدمات
٣٠. سياسة إدارة الخدمات المصرفية للشركات والأفراد
٣١. سياسة عمليات الفروع
٣٢. إطار التمويل المستدام ومبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
٣٣. سياسات مالية ومحاسبية مختلفة
٣٤. سياسة توزيع الأرباح
٣٥. سياسة الافصاح والتعامل مع الشائعات
٣٦. سياسة علاقات المستثمرين
٣٧. سياسة وإجراءات التعامل مع الأطراف ذات العلاقة
٣٨. سياسة وإطار عمل الشؤون القانونية
٤٠. سياسة تفويض الصلاحيات والسلطات
٤١. سياسة الموافقة على منح التمويلات
٤٢. لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
٤٣. الهيكل التنظيمي للمجموعة
٤٤. منهجية قياس الأداء العام للبنك وبطاقة قياس الأداء المتوازن
٤٥. سياسة مكافآت مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
٤٦. سياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين
٤٧. سياسة المشتريات وتنظيم العلاقات مع الموردين
٤٨. سياسة المجموعة لمعالجة شكاوى العملاء
٤٩. ميثاق مجلس الإدارة
٥٠. ميثاق عمل أمين سرّ مجلس الإدارة
٥١. مواثيق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
٥٢. مواثيق اللجان المنبثقة عن الإدارة العليا
٥٣. سياسة إدارة مواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك
٥٤. سياسة الاتصالات المؤسسية
٥٥. سياسة التقنيات السحابية
٥٦. سياسة حوكمة الشركات التابعة والزميلة

كما قام البنك بتطوير واعتماد إطار تنظيمي لمكافحة الجرائم المالية وخصص عدد من السياسات والإرشادات المتعلقة بذلك:

١. سياسة الإلتزام للمجموعة
٢. سياسة مكافحة الجرائم المالية للمجموعة
٣. إطار ومنهجيات وسياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية
٤. حوكمة الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية
٥. إطار تأكيد مكافحة الجرائم المالية ورصدها
٦. منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال الشاملة للبنك
٧. منهجية تصنيف مخاطر العملاء
٨. نموذج تقييم مخاطر العملاء
٩. مدى رغبة البنك في تقبل مخاطر الجرائم المالية
١٠. تصنيف مخاطر قطاع العمل
١١. تصنيف مخاطر الدولة (أو النطاق الجغرافي / دائرة الاختصاص)
١٢. تقييم المخاطر المتأصلة لعملية غسل الاموال الشمولية في البنك
١٣. التقييم التنازلي لمخاطر البنك
١٤. التقييم التصاعدي لمخاطر البنك
١٥. سياسة الوقاية ضد الجرائم المالية
١٦. سياسة قبول العملاء
١٧. سياسة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر
١٨. سياسة التعامل مع العقوبات وقوائم الحظر
١٩. سياسة مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
٢٠. سياسة التعامل مع البنوك المراسلة
٢١. سياسة مكافحة الرشوة والفساد
٢٢. سياسة الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات
٢٣. سياسة إدارة مخاطر الاحتيال
٢٤. سياسة التعامل مع الحسابات الجامدة والمبالغ الغير مطالب بها
٢٥. سياسة إعتماد المنتجات والخدمات الجديدة
٢٦. السياسة العامة لحماية البيانات البنكية
٢٧. سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية
٢٨. سياسة الإلتزام بالإفصاح الضريبي FATCA
٢٩. سياسة إدارة تعارض المصالح وتعامل البنك مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
٣٠. إرشادات النهج القائم على المخاطر
٣١. إرشادات اعرف عميلك، العناية الواجبة ، والعناية الواجبة المشددة
٣٢. إرشادات التعرف على المستفيد الفعلي
٣٣. الإرشادات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
٣٤. إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات
٣٥. إرشادات التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة و الذهب
٣٦. الإرشادات الخاصة بالمعاملات النقدية الكبيرة
٣٧. إرشادات التحقق من وجود الأسماء على قوائم العقوبات
٣٨. إرشادات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
٣٩. إرشادات مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
٤٠. إرشادات التعامل مع البنوك المراسلة
٤١. إرشادات مراقبة عمليات العملاء
٤٢. إرشادات مراقبة عمليات الموظفين
٤٣. إرشادات التحقق من الاخبار السلبية
٤٤. إرشادات مكافحة الرشوة والفساد
٤٥. إرشادات العقوبات ورفض الحسابات
٤٦. إرشادات حفظ الوثائق والسجلات
٤٧. جدول تفويض الصلاحيات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية
٤٨. إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات ضمن إطار مكافحة الجرائم المالية
٤٩. متطلبات المعايير الموحدة للإبلاغ (CRS)

وضع مجلس الإدارة آلية محددة لتطوير واعتماد السياسات واللوائح والإجراءات في البنك تقضي بمراجعتها وتوقيعها من قبل جميع المعنيين بالإضافة إلى جميع أجهزة الرقابة الداخلية بما فيها إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية وذلك قبل عرضها على المجلس لضمان توافقها مع القوانين والأنظمة والممارسات التشغيلية الصحيحة قبل اعتمادها رسمياً من قبل المجلس. ويقوم المجلس بمراجعات دورية لتلك السياسات واللوائح بما يضمن بقاءها محدثة ويتم الإشراف على التقيد بتلك السياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في البنك ورفع التقارير للمجلس بشأن أي مخالفات للسياسات المعتمدة من المجلس، إن وجدت، لاتخاذ الإجراء اللازم. تم نشر بعض تلك السياسات على الموقع الإلكتروني. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تسجل مخالفات جوهرية للسياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة. ويقوم المصرف بشكل مستمر بتطوير سياساته وإجراءاته لتوثيق والتأكد من الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

٤-٢-٦ مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء

إن مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء محددة في النظام الأساسي للمصرف خصوصاً في المادة (٥٩) منه وفي ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من المجلس. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة الشركة وفقاً للنظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة ويقوم المجلس من خلال اجتماعاته الدورية واجتماعات اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة العليا والنظر في التقارير المرفوعة إليه ومناقشة المواضيع المطروحة أمامه للدراسة مع الإدارة العليا تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب فيها ويطلب المجلس تقارير دورية عن أية قرارات جوهرية يتخذها لكي يبقى على اطلاع بكافة المستجدات ولضمان المساءلة والمحاسبة. بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التقيّد بالقوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ولهذه الغاية وضع المجلس آليات داخلية لمراجعة أي سياسات أو مسائل تعرض على المجلس وتقييمها من النواحي القانونية والتنظيمية والرقابية ويتم بصورة دورية مراجعة أي سياسات موافق عليها من المجلس بما في ذلك سياسات الحوكمة وينظر المجلس في أي توصيات لتعديل تلك السياسات لضمان بقائها محدّثة وذات صلة وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٢٣ بمناقشة ومراجعة العديد من السياسات واللوائح المعمول بها في البنك على ضوء المتغيرات في القوانين والأنظمة.

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة الحالي هم من كبار الشخصيات المرموقة في قطر والمنطقة ويتمتعون بخبرات طويلة وكفاءات عالية في جميع أوجه عمل البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة ويؤدون مهامهم بتجرّد واستقلالية ويساهمون في تقديم النصح والمشورة إلى المجلس ويتميزون بالمشاركة البناءة والتفاعل بشكل موضوعي مع أعمال المجلس. ويشارك الأعضاء المستقلون وغير التنفيذيون في لجان المجلس بما فيها وبشكل خاص لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت ويبدي هؤلاء الأعضاء رأياً مستقلاً بشأن المسائل الاستراتيجية وأعمال البنك وأنشطته، ويشرفون على أداء البنك ويحرصون على التأكد من التزامه بمبادئ الحوكمة وبالأنظمة والقوانين المعمول بها.

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة قسم «إفصاحات الحوكمة» ادناه تحت الفقرة «٥-٥» بعنوان «الاجتماعات والحضور».

بالإضافة إلى ميثاق مجلس الإدارة الذي يحدد مسؤوليات ومهام المجلس، تم وضع قواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة لتعريف وتحديد الواجبات والالتزامات المهنية والأخلاقية لأعضاء مجلس الإدارة وقد أقرّ كل عضو من أعضاء المجلس كتابياً باطلاعه على هذه الواجبات والتزامه بها وأجرى الإفصاحات اللازمة بموجبها. وتلزم هذه القواعد مجلس الإدارة بواجبات العناية والإخلاص والعمل بحسن نية والاهتمام اللازم بما يصب في مصلحة البنك والمساهمين كافة. ويتحمل كل عضو من أعضاء المجلس واجب العناية بالمتطلبات المالية والقانونية للبنك كما يحرص أعضاء المجلس على عدم وجود أي تضارب للمصالح ضمن عملهم في المجلس وعلى وضع مصالح البنك فوق كل اعتبار شخصي. وقد تم وضع إجراءات داخلية لإدارة أي تضارب محتمل في المصالح على مستوى المجلس كما يقوم المجلس من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بتقييم عمل المجلس والأعضاء ومدى التزامهم بمسؤولياتهم وواجباتهم المذكورة.

هذا وتضع لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة شرطاً للتأهل لعضوية المجلس يقضي بتقديم أي مرشح تعهّد كتابي من عضو مجلس الإدارة بالتقيّد بجميع القوانين والأنظمة وإجراء الإفصاحات اللازمة وفقاً للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم تطبيق جميع ما ورد أعلاه على أكمل وجه.

٤-٢-٧ الإدارة العليا وفصل السلطات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة، يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين بالبنك كما يوافق على الهيكل التنظيمي للمجموعة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية البنك، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك ويرفع تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. لمزيد من التفاصيل حول الإدارة العليا، يرجى مراجعة القسم ٥-٦ من هذا التقرير بعنوان «الإدارة العليا واللجان الإدارية».

فضلا عن ذلك، وضع ووافق مجلس الإدارة على سياسة مكتوبة لتفويض السلطات والصلاحيات لضمان قيام المجلس بأداء مهامه على نحو محايد دون أي تأثير ناتج عن علاقاته مع الإدارة التنفيذية حيث تم فصل وظائف وسلطات مجلس إدارة المصرف عن وظائف وسلطات الإدارة التنفيذية وتقوم تلك السياسة بشكل أساسي على توزيع الصلاحيات وفقاً لتسلسل هرمي معيّن يضمن مشاركة الجميع في عملية صنع القرار ضمن ضوابط معيّنة ووفقاً للقوانين والنظام الأساسي للبنك.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام المجلس بناء على اقتراح لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بمراجعة بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا واعتماد بعض التعديلات في الهيكل التنظيمي. للاطلاع على الهيكل التنظيمي المعتمد حالياً في البنك يرجى مراجعة القسم ٥-٧ من هذا التقرير بعنوان «الهيكل التنظيمي للمجموعة».

٤-٢-٨ حوكمة الشركات التابعة

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة الإشراف على الشركات التابعة ولهذه الغاية وضع المجلس في العام ٢٠٢٣ سياسة مكتوبة لحوكمة الشركات التابعة والزميلة يستند إلى المتطلبات القانونية والتنظيمية المنطبقة على الشركات التابعة في الدول التي تعمل فيها وكذلك متطلبات القوانين والأنظمة القطرية ذات الصلة. تقضي سياسة حوكمة الشركات التابعة بأن يتمثل المصرف في مجلس إدارة الشركة التابعة ويقوم مجلس إدارة الشركة التابعة بتعيين مدير عام للشركة التابعة يتبع بشكل مباشر له وبشكل غير مباشر إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويقوم المصرف بإصدار تقارير مجمعة دورية بشأن الأنشطة والأعمال والأداء المالي للبنك لضمان الإشراف المجمّع وفاعلية الضوابط الداخلية والإدارة الشاملة للمخاطر. كما يقوم مجلس الإدارة بوضع سياسات وإستراتيجيات وميزانيات واضحة ومحددة لكل فرع وكل شركة تابعة، بما يتوافق مع الأهداف المقررة لكل منها وبما يتفق كذلك مع الطبيعة الاقتصادية وبيئة السوق والسياق القانوني الذي تعمل تحت إطاره. يتم اعتبار الشركات التابعة على الدوام شركات لها كيانها القانوني واستقلاليتها عن البنك آخذين بعين الاعتبار كافة حقوق المساهمين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، امتلك المصرف عدداً من الشركات التابعة والزملية وكيانات ذات أغراض خاصة. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على القسم «٩» من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير.

٤-٢-٩ الإحلال/التعاقب الوظيفي

وضع مصرف الريان خطة عامة للإحلال والتعاقب الوظيفي لضمان استمرارية الأعمال في كافة الأوقات والظروف وتتم مراجعتها على الأقل سنوياً. تقوم هذه الخطة بشكل أساسي على تحليل وفهم التطورات واحتياجات المصرف على مستوى الموارد البشرية ومن ثم تحديد الأشخاص المحتملين للإحلال والعمل على تدريبهم وتطوير مهاراتهم تمهيداً لترقيتهم وجعلهم مستعدين لاستلام المنصب المنشود. تقسم الخطة إلى قسمين: مناصب ذات أهمية عالية ومناصب ذات أهمية متوسطة. المناصب ذات الأهمية العالية تضم المدراء التنفيذيين المسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة، بحسب الأحوال، أما المناصب ذات الأهمية المتوسطة فهي تغطي بشكل أساسي إدارات الأعمال والعمليات. تم تحديد الموظف الأصيل لكل منصب أو وظيفة ضمن المناصب ذات الأهمية العالية أو المتوسطة إلى جانب شخص أو اثنين تحته على الأقل ممن تم ترشيحهم واعتمادهم للإحلال على ذلك المنصب. تحرص إدارة الموارد البشرية على تطوير وتأهيل الأشخاص المرشحين للإحلال على منصب معيّن سواء من خلال دورات تدريبية أو من خلال إجراءات أخرى حتى يكونوا على أتم الاستعداد لاستلام المنصب في حال مغادرة الأصيل لأي سبب من الأسباب. كما تتضمن الخطة برنامجاً لتطوير وتأهيل الكوادر القطرية لاستلام المناصب القيادية وخطة للتوظيف الطارئ في بعض الحالات الاستثنائية في حال حصل شاغر مفاجئ ولم يكن المرشح للإحلال جاهزاً لاستلام المنصب. كما في ٣١ دسمبر ٢٠٢٣ تم تحديث خطة الإحلال وتقديمها لمصرف قطر المركزي.

٤-٢-١٠ رئيس المجلس

وفقاً للمادة (٣٤) من النظام الأساسي للبنك فإن رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء ويحدد ميثاق مجلس الإدارة دوره وواجباته وفقاً للقوانين والأنظمة والنظام الأساسي للبنك.

يتولى سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني منصب رئيس مجلس الإدارة في مصرف الريان. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام سعادة رئيس مجلس الإدارة بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة حيث أشرف على عمل مجلس الإدارة إشرافاً كاملاً واتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان بقاء الأعضاء على تواصل ومشاركة جميع الأعضاء مشاركة فاعلة في إدارة البنك سواء من خلال الاجتماعات الدورية أو التواصل المستمر وقد حرص الرئيس على أن يحصل جميع الأعضاء على جميع المعلومات اللازمة وتقارير واضحة عن كافة المسائل التي ترفع للمجلس قبل وقت كاف من أي اجتماع لمجلس الإدارة حتى يتسنى للأعضاء الإعداد جيداً للاجتماعات بما يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. كما حرص الرئيس على أن يستلم كل عضو من أعضاء المجلس الدعوة وجدول الأعمال قبل أسبوعين على الأقل من كل اجتماع مقرر للمجلس لكي يتسنى لهم الاطلاع عليه وإضافة أي بنود يريدونها وفي كل اجتماع يحرص الرئيس على الحصول على موافقة الأعضاء على جدول الأعمال قبل الشروع في المداولات.

تمنع المادة (٣٤) من النظام الأساسي للبنك وكذلك ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة أن يكون للرئيس أي منصب تنفيذي في البنك أو أن يشارك في أي لجنة منبثقة عن المجلس. وبالفعل، فإن سعادة رئيس مجلس الإدارة لا يشارك في أي لجنة من لجان المجلس ولا يتولى أي منصب تنفيذي بالبنك. وعلى مستوى المساهمين، يحرص الرئيس على التواصل الدائم مع جميع المساهمين للوقوف عند آرائهم خصوصاً في المسائل الأساسية والاستراتيجية.

لمزيد من التفاصيل حول سعادة رئيس مجلس الإدارة، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٣» بعنوان «مجلس الإدارة».

٤-٣-١١ اللجان وتفويض المهام

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وقد تم تشكيل اللجان وفقاً لقوانين الحوكمة والمتطلبات الخاصة بعمل البنوك. تعمل جميع تلك اللجان وفقاً لمواثيق مكتوبة خاصة بها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة وترفع القرارات التي تتخذ على مستوى اللجان إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة عليها.

لمزيد من التفاصيل حول اللجان وأعمالها، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٤» بعنوان «لجان المجلس».

٤-٣-١٢ آلية عمل المجلس

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المواد من (٣١) إلى (٣٦) منه وكذلك ميثاق مجلس الإدارة آلية عمل المجلس سواء من حيث الدعوة للاجتماع وعدد اجتماعات المجلس وآلية اتخاذ القرارات وما إلى ذلك من متطلبات لعمل المجلس. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم تسجل مخالفات في آليات عمل المجلس حيث كانت جميعها ملتزمة بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية لعمل المجلس:

- تتم الموافقة على الجدول الزمني لاجتماعات وأنشطة مجلس الإدارة ولجانه عند نهاية كل عام ويحدد هذا الجدول أعمال وأنشطة ومواعيد اجتماعات المجلس ولجانه في العام المقبل.
- ترسل الدعوة وجدول الأعمال المبدئي إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاجتماع تليها التقارير والوثائق والمستندات الداعمة لإفساح المجال أمام الأعضاء للاستعداد والتحضير لمناقشة كل بند على جدول الأعمال. ويجوز لأعضاء المجلس طلب أي توضيحات أو معلومات إضافية من خلال أمين سرّ مجلس الإدارة في أي وقت
- يتم الإفصاح عن تاريخ اجتماع المجلس وأبرز بنود جدول الأعمال إلى بورصة قطر ضمن المهل المحددة في قواعد التعامل لدى بورصة قطر
- في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقدم الرئيس التنفيذي تقريراً دورياً إلى المجلس عن أهم المستجدات والتطورات والأنشطة والمشاريع والمبادرات الرئيسية للبنك. ويناقش المجلس أيضاً القضايا الرئيسية المتعلقة بكل إدارة في البنك وتتم دعوة رؤساء الإدارات للانضمام إلى الاجتماعات لتعزيز فهم الأعضاء للقضايا المتعلقة باقتراحاتهم
- بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب
- يجوز للمجلس وفقاً لميثاقه الاستعانة بجهات استشارية مستقلة في أي وقت لمساعدته على القيام بمهامه ومسؤولياته
- يتعين على الأعضاء الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال. ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على مثل تلك البنود
- يتم الإفصاح عن القرارات الرئيسية التي يتخذها المجلس مباشرة بعد انتهاء الاجتماع إلى بورصة قطر وتنشر على الموقع الإلكتروني للمصرف وفي الصحف المحلية.

٤-٣-١٣ أمين السرّ

تحدد المادة (٣٦) من النظام الأساسي للبنك متطلبات تعيين أمير السرّ بحيث يعيّن المجلس أميناً للسر من الأشخاص ذوي المؤهلات الجامعية والخبرات المناسبة يتولى مسؤوليات تنظيم عمل المجلس وعقد اجتماعات الجمعية العامة كما يتولى مسؤولية تنظيم وتوقيع محاضر الاجتماعات مع جميع اعضاء المجلس وحفظها وغيرها من المسؤوليات التي يقوم المجلس بتحديدها. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله. ولا يجوز تعيين أو عزل أمين السرّ إلا بقرار من مجلس الإدارة.

عيّن مجلس إدارة مصرف الريان بموجب القرار رقم ٢٠٢١/٦/٤ الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢١م السيد طوني مرهج أميناً للسر الذي يعمل ضمن وحدة مستقلة تتبع مباشرة لمجلس الإدارة. كما قام المجلس بالمصادقة على الميثاق الخاص بأعمال ومسؤوليات أمين السرّ والمهام المناطة بدوره والتي تم وضعها وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ومتطلبات المجلس. ويعمل أمين السرّ عن كثب مع رئيس المجلس ورؤساء لجان المجلس للإعداد لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان كما ويلعب دوراً أساسيا في تسهيل الاتصالات بين أعضاء المجلس والإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى أمين السرّ في المصرف الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة بالبنك. يحمل السيد مرهج شهادة ماجستير في الألسنية والترجمة القانونية ومن ضمنها دراسات القانون ولديه خبرة تزيد عن ١٦ عاماً في مجال الحوكمة ومتابعة الالتزام والشؤون القانونية. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام أمين السرّ بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة. لم يملك السيد مرهج أي أسهم في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٤-٣-١٤ تقييم الأداء

على مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وفقاً لآلية محددة للتقييم تأخذ بعين الاعتبار، من بين أمور اخرى، الحضور والمشاركة في اجتماعات المجلس واللجان، وتقوم اللجنة برفع توصياتها حول هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة مجتمعاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين الأداء وتطويره. وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم تم إجراؤه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى المجلس واللجان المنبثقة عنه تعمل بشكل جيد ولا توجد أية مخاوف جوهرية بهذا الصدد.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، تم وضع نظام لقياس الأداء العام للبنك وذلك من خلال بطاقة قياس الأداء المتوازن (أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard) التي تحدد الأهداف المالية وغير المالية للمجموعة ككل وترفع لمجلس الإدارة لمناقشتها والموافقة عليها في بداية كل عام ثم ترفع تقارير دورية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة. ويقوم نظام التقييم هذا على منهجية علمية لتقييم وقياس أداء البنك والتي تقوم على تحويل الأهداف الاستراتيجية للبنك أو الأهداف المنشودة على المدى الطويل إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم. وتقدم هذه المنهجية عرضاً عملياً موحداً للإنجازات المالية وغير المالية للبنك بشكل منهجي وترتبط ارتباطاً مباشراً ببرنامج المكافآت المعتمد بالبنك بحيث تستند المكافآت الفردية إلى الأداء الوظيفي لكل فرد وإنجازه للأهداف المقررة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أنجز البنك، من كافة النواحي الجوهرية، مجمل الأهداف المالية وغير المالية التي كانت مقررة ضمن بطاقة قياس الأداء للعام ٢٠٢٣.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٥» بعنوان «الاجتماعات والحضور» وتحت الفقرة «٣-٥» بعنوان «المكافآت والحوافز».

٤-٣-١٥ التقييم السنوي للأعضاء المستقلين

بالإضافة للتقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة، يتعين على لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي للأعضاء المستقلين ورفع تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة بهذا الصدد وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك. تم وضع آلية لتقييم الأعضاء المستقلين وفقاً للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة التي تتطلب منهم إجراء إفصاحات معيّنة لمعرفة ما إذا حدث أي أمر خلال العام قد يؤثر على استقلاليتهم.أظهر التقييم، بناء على الإفصاحات التي قام بها الأعضاء المستقلون، عدم وجود أي عناصر وعدم حدوث أي أمر يؤثر على وضعهم كأعضاء مستقلين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٤-٣-١٦ التدريب والتطوير والتوعية

على مستوى مجلس الإدارة، ينصّ ميثاق مجلس الإدارة على ضرورة توفير التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة بهدف تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم ولضمان مواكبتهم لآخر المستجدات سواء القانونية أو التنظيمية أو على مستوى الممارسات والمعايير الدولية في كافة المجالات والنواحي المتصلة بعمل البنك.

تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة تنظيم برامج تدريب لمجلس الإدارة وعقد ورشات عمل لهذا الغرض عند الحاجة. في العام ٢٠٢٣ وافقت اللجنة على برنامج تطوير لأعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ بالتعاون مع إحدى الجهات الاستشارية. يلزم البرنامج عضو مجلس الإدارة إجراء دورة واحدة إلزامية في اختصاصات معينة ودورة اختيارية خارجية يحددها العضو وفقاً لمتطلباته على أن يتم استكمال البرنامج خلال السنتين الأولى والثانية من دورة مجلس الإدارة. في العام ٢٠٢٣ أنهى جميع أعضاء مجلس الإدارة الدورة الإلزامية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا وتنصّ لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من الجمعية العامة للمساهمين على ضرورة توفير برنامج تعريفي بالبنك عقب انتخاب مجلس إدارة جديد بحيث يحصل الأعضاء المنضمين حديثاً للمجلس على جميع المعلومات التي تضمن تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل البنك وعملياته وإدراكهم لمسؤولياتهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المنطبقة والنظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك. وتنفيذاً لهذا الأمر، جرى إعداد «دليل أعضاء مجلس الإدارة» وهو عبارة عن ملف كامل يحتوي على جميع المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها أي عضو مجلس إدارة جديد في منصبه. وفي العام ٢٠٢٣ وعقب انتخاب مجلس إدارة جديد من قبل الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣ تم عقد اجتماع خاص لمجلس الإدارة ضمّ إلى جانب الأعضاء المعاد انتخابهم الأعضاء الجدد حيث تمت خلاله مناقشة وتفنيد جميع بنود الدليل المذكور وقد شمل البرنامج التعريفي أيضاً عقد لقاءات واجتماعات فردية مع الإدارة العليا للبنك وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات الخاصة بأعمال البنك واستراتيجيته وكل ما يتعلق بشؤونه.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، فقد أنشأ المصرف وحدة خاصة لإدارة المواهب ضمن إدارة الموارد البشرية تعنى بإعداد وتنفيذ خطط ومشاريع التدريب والتطوير بما يتوافق مع استراتيجية البنك وأهدافه وذلك بعد اعتماد الخطة من قبل مجلس الإدارة. كما وضع البنك برنامجاً تعريفياً لجميع الموظفين الجدد. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ نفّذت إدارة المواهب ما يقارب ١٥٦٦٠ ساعة تدريبية. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، يرجى مراجعة الجزء الخاص بإدارة الموارد البشرية للمجموعة ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٣-٤ في ما يخص أعمال الرقابة

١-٣-٤ الرقابة الداخلية

تم وضع نظام فعال للرقابة الداخلية وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرات من ٥-٩ إلى ٥-١٢ من قسم «إفصاحات الحوكمة» أدناه وكذلك القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٢-٣-٤ إدارة المخاطر

تتألف البنية التنظيمية لحوكمة المخاطر ضمن مصرف من خمسة مستويات هي على الشكل الآتي:

- المستوى الأول: مجلس الإدارة
- المستوى الثاني: لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
- المستوى الثالث: اللجان الإدارية المعنيّة بالمخاطر وهي لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة ولجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة ولجنة تسيير الشؤون الأمنية للمجموعة.
- المستوى الرابع: إدارة تقييم المخاطر للمجموعة: الإدارة الشاملة للمخاطر ، إدارة المخاطر الائتمانية بما فيها وحدة التوثيق الائتماني، إدارة معالجة المديونيات بما فيما قسم التحصيل، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية، إدارة مخاطر الاحتيال، إدارة استمرارية الأعمال بالاضافة إلى إدارة شؤون الأمن.
- المستوى الخامس: الوحدات والأقسام والإدارات المختصة بالأعمال

مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام عن ضمان إرساء بنية تحتية متينة وراسخة لإدارة المخاطر (المستوى الأول) في حين تقع مسؤولية تنفيذ الإشراف والرقابة على عاتق لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن المجلس (المستوى الثاني). ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة ضمان وضع السياسات والإجراءات والمنهجيات الملائمة لإدارة المخاطر وضمان حسن تنفيذها وتطبيقها.

يعاون هذه اللجنة لجان منبثقة عن الإدارة التنفيذية العليا (المستوى الثالث) التي تغطي الأوجه المختلفة لإدارة المخاطر. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٣-٣-٤ استمرارية العمل في حالات الكوارث والأزمات

وضع مصرف الريان سياسة محكمة لإدارة استمرارية الأعمال في حالات الكوارث والأزمات تضمن استعادة أنشطته أو استمرار عملياته، بما يشمل الخدمات المقدمة إلى العملاء، عند عرقلتها بسبب أحداث عكسية مثل الكوارث الطبيعية وأعطال الأجهزة والنظم التكنولوجية والأخطاء البشرية أو الإرهاب أو حصول أزمات كبرى. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٤ متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

أنشأ مصرف الريان إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة المصرف على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة. أما إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة فتقدم تقاريرها بشكل غير مباشر لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة وبشكل مباشر للمدير العام لكل شركة تابعة. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٥-٣-٤ التدقيق الداخلي

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في مصرف الريان هي إدارة مستقلة مسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. توفر إدارة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والإدارة العليا التطمينات اللازمة بشكل مستقل وموضوعي حول كفاية وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة على مستوى مجموعة البنك. وتعمل الإدارة باستمرار على تعزيز الوعي حول المخاطر والضوابط الرقابية وتقدم المشورة حول تطوير الحلول الرقابية اللازمة ومراقبة الإجراءات التصحيحية مما يساهم بالنهاية في حماية أصول البنك. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٦-٣-٤ الرقابة الشرعية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٤١) منه على تعيين هيئة رقابة شرعية من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجالات المعاملات المالية الإسلامية لتولى مهمة الاطلاع على الأنشطة التي يمارسها المصرف وإبداء الرأي والمشورة حولها وفيما إذا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. في ١٥ مارس ٢٠٢٣ عيّنت الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصية مجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية المؤلفة من ٣ أعضاء للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥. داخلياً، أنشأ مصرف الريان ادارة التدقيق الشرعي التي تتبع لهيئة الرقابة الشرعية لتكون حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية. يرجى الاطلاع على القسم «١٠» والقسم «٦-٦» على التوالي من التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٧-٣-٤ الرقابة الخارجية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في الفصل السابع منه على متطلبات الرقابة الخارجية من تعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد مسؤولياته وما إلى ذلك من متطلبات وجميعها ملتزم بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. علاوة على ذلك، وضع المصرف سياسة مكتوبة لتنظيم عملية تعيين المدقق الخارجي لتحديد أسس التعيين ومسؤوليات المدقق وكلّف بموجبها لجنة التدقيق بفحص عروض مراقبي الحسابات والتعاطي مع أي مسألة تتعلق بالتدقيق الخارجي.

في ١٥ مارس ٢٠٢٣ وافقت الجمعية العامة السنوية على توصية مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بعيين السادة برايس ووتر هاوس كوبرز -فرع قطر لتولي مهام التدقيق الخارجي للبنك للفترة الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. بلغ إجمالي رسوم التدقيق الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٣ على مستوى المجموعة ككل مبلغ ٥,٠٢٩ مليون ريال (٢٠٢٢: ٤,٩١٢ مليون ريال) في حين بلغت رسوم خدمات التأكيد والخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي على مستوى المجموعة ككل مبلغ ٠,٩٧٣ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٠,٨٧٧ مليون ريال) ومبلغ ١,٨١٩ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ١,٣٩٥ مليون ريال) على التوالي. بلغ مجموع أتعاب التدقق الخارجي على مستوى المجموعة ككل عن السنة المالية ٢٠٢٣ مبلغ ٧,٨٢١* مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٧,١٨٤ مليون ريال قطري)

*تغطي هذه المبالغ أتعاب التدقيق الخارجي على مستوى المجموعة ككل بما في ذلك الشركات التابعة خارج قطر. من أصل هذه المبالغ بلغ إجمالي أتعاب المدقق الخارجي لعمليات البنك في قطر فقط مبلغ ٣,٩٥ مليون ريال قطري. في ١٥ مارس ٢٠٢٣ وافقت الجمعية العامة للمساهمين على مبلغ ٣,٢ مليون ريال كأتعاب المدقق الخارجي برايس ووتر هاوس كوبرز لعام ٢٠٢٣ وفوّضت مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بالموافقة على أية مبالغ إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة. في العام ٢٠٢٣ وافقت لجنة التدقيق بناء على التفويض أعلاه على مبلغ ٠,٧٧٦ مليون ريال كرسوم إضافية تم دفعها للمدقق الخارجي.

يصدر المدقق الخارجي تقاريره وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة المنطبقة والمعايير الدولية. يحضر المدقق الخارجي اجتماعات الجمعية العامة للبنك لتقديم تقاريره إلى المساهمين والرد على استفساراتهم. لم يصدر المدقق الخارجي تقارير متحفظة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لمزيد من التفاصيل والاطلاع على تقارير المدقق الخارجي، يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العمومية للبنك والقوائم السنوية المدققة المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

٤-٤ في ما يخص الإفصاح والشفافية

١-٤-٤ الإفصاح

يفصح مصرف الريان عن تقاريره المالية المرحلية والسنوية وفقاً للقوانين والأنظمة المنطبقة كذلك يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والإدارة العليا وتحديثها دورياً بما في ذلك عدد الأسهم التي يملكونها والمناصب التي يشغلونها إلى جانب عملهم في المصرف وكبار المساهمين الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأسمال البنك على الموقع الإلكتروني للبنك وفي التقرير السنوي للحوكمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس باعتماد سياسة للإفصاح والشفافية تم إعدادها وفقاً لقوانين الحوكمة والإفصاح المنطبقة وهي تضمن الإفصاح عن المعلومات الحساسة للمساهمين بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب وتعالج تلك السياسة كيفية التعامل مع الشائعات ويقوم المصرف بالإفصاح عن جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة، وجميع القرارات ذات الطبيعة الحساسة من ضمنها التقارير المالية لبورصة قطر قبل وبعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص المصرف على إبقاء جميع السادة المساهمين والمستثمرين والعملاء وجميع أصحاب المصالح الآخرين على علم بجميع أنشطته وخدماته وأعماله الجديدة وذلك من خلال نشر البيانات الصحفية بصورة دورية في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وإبلاغ صورة منها إلى السوق والجهات الرقابية المعنية. وخلال اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، يحرص المصرف على إعطاء المساهمين الفرصة لممارسة حقهم في طرح أي سؤال حول وضع البنك وأعماله. السياسة متوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية أو الختامية بعد إجراء المراجعات اللازمة وبناء على تقرير المدقق المستقل وتوصية لجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المعلومات المفصح عنها هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة من كافة النواحي الجوهرية. أما بالنسبة إلى عمليات الإفصاح الاخرى لأي معلومات غير مالية فإنها تخضع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تضع إجراءات محددة لمراجعة أي معلومات أو بيانات صحفية قبل نشرها للجمهور وتتطلب موافقة أكثر من طرف واحد من بينها إدارة الالتزام والشؤون القانونية، بحسب الأحوال، وموافقة الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة وذلك للتأكد من صحتها ودقتها.

هذا وتوزع التقارير المالية المدققة على جميع المساهمين ضمن التقرير السنوي الذي يتم إعداده وتوزيعه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية كما تنشر البيانات المالية في الصحف المحلية وهي متوفرة بشكل دائم على الموقع الإلكتروني للبنك ولدى بورصة قطر. كما يفصح المصرف عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا في التقارير السنوية المدققة ويفصح عن أعمال وأنشطة وإنجازات مجلس الإدارة عن كل عام في تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على الجمعية العامة السنوية ويتم الإفصاح كذلك عن أعمال الإدارة العليا من خلال عرض نبذة عن إنجازات كافة إدارات وأقسام البنك في التقرير السنوي الذي يوزع على المساهمين في كل جمعية عامة سنوية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ قام البنك بجميع الإفصاحات المطلوبة في القوانين والأنظمة المنطبقة سواء على موقعه الإلكتروني أو الصحف ومواقع التواصل الإجتماعي التابعة له أو في التقرير السنوي. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم ٥ المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه والموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٤-٤ تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

أقرّت الجميعة العامة للمساهمين السياسة العامة لتضارب المصالح والتعاقد مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك من خلال إقرارها المادة (٣٥) والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للمصرف.

تحظر المادة (٣٥) من النظام الأساسي للمصرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا ممارسة أو الاشترك مع أحد أقاربهم من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة المصرف أو منافسة له أو أن استغلال أنشطة المصرف لتحقيق أو ترويج أي أنشطة لهم، أو تحقيق أي منافع تجارية أو شخصية لهم؛ كما تحظر أن يكون لهم، أو لأحد أقاربهم من الدرجة الاولى، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في العقود والمشاريع والارتباطات التي يجريها المصرف أو يكون طرفاً فيها بدون أي استثناءات بخلاف عقود التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف لهم وفقاً للسقوف والضوابط المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي.

علاوة على ذلك، ينص ميثاق مجلس الإدارة وكذلك إطار الحوكمة بمصرف الريان على القواعد العامة التي تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما أقر مجلس الإدارة سياسة إدارة تضارب المصالح التي تضع الآليات الإجرائية لمعالجة مسائل تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

إن أي معاملة مع طرف ذي علاقة تشترط موافقة مجلس الإدارة/اللجنة المختصة، بحسب الأحوال، عليها أو الجمعية العامة للمساهمين إذا كانت صفقة كبيرة، بعد تقديم المبررات والأسباب المسوّغة للدخول في مثل تلك الصفقات وفقاً لنوعها والتأكد من اتباعها الإجراءات المقررة لإدارة تضارب المصالح. وفي حال النظر بمعاملة تنطوي على تضارب محتمل للمصالح مع عضو مجلس إدارة أو عضو من الإدارة العليا وأي طرف آخر يجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك المعاملات. وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، إن وجدت، على أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية على حساب البنك.

ووفقاً للسياسة المذكورة، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك البنود. كذلك يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوم بإفصاحات دورية على الاقل سنويا عن مصالحه المالية أو مصالح اخرى له في البنك أو شركاته التابعة، وعن أي علاقة مع أي من الأشخاص المرتبطين بالبنك والأطراف ذات العلاقة، إن وجدت. كما وقع كل عضو من مجلس الإدارة تعهداً كتابياً بتزويد البنك بالإفصاحات الدورية. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاحات السنوية للسنة المالية ٢٠٢٣.

هذا وتضع سياسة إدارة تضارب المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة إطاراً عاماً للتعاملات الباطنية بحيث تحظر أي عمليات متاجرة تعتمد على معلومات مادية غير معلنة للجمهور تخص مصرف الريان. وتنطبق هذه السياسة على كل من له صلة بالبنك ويكون في موقع يسمح له بالحصول على معلومات سريّة. تسلم نسخة من هذه السياسة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الجدد وكل من يبدأ تعاملاً جديداً مع البنك من مستشارين وموردين. وقد تم إعداد لائحة بالأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية ويتم تحديثها دورياً وموافاة السوق/الإيداع المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بها. ويقوم المصرف بمراقبة النشاطات التجارية المتعلقة بأسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويتم إعداد تقرير شهري عن هذه النشاطات من قبل إدارة علاقات المستثمرين ويرفع إلى رئيس متابعة الالتزام وأمين سرّ مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بنهاية كل ربع من السنة بتعبئة نموذج الإفصاح الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك وبورصة قطر ويتضمن النموذج إفصاحات حول تداولات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، إن وجدت. وعند نهاية كل ربع من السنة، وقبل ١٥ يوماً من موعد عقد اجتماع مجلس الإدارة للموافقة على البيانات المالية المرحلية، يقوم البنك بنشر تعميم على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بدخول فترة حظر التداول بأسهم البنك من قبل الأشخاص المطلعين ويحذرهم من التداول بسهم البنك. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقاً لأحكام المادة ١٧٣ من اللائحة الداخلية لبورصة قطر.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. كان هناك بعض التسهيلات الائتمانية التي تم منحها لأطراف ذوي العلاقة. وقد جرى منح تلك التسهيلات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وعلى أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية وبموافقة لجان الائتمان المختصة وفي غياب الأشخاص المعنيين الذين لم يشاركوا نقاشاً أو تصويتاً على تلك التسهيلات بأي شكل من الأشكال.

وفي جميع الأحوال، يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء صفقات كبيرة أو خلافها في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك والمادة (٢٦) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه. للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة الإيضاح رقم (٣٨) من البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الواردة بنهاية التقرير السنوي أدناه الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند كما يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي المذكور الذي يصبح متوفراً في كل عام قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة وذلك في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة - قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

٤-٥ في ما يخص حقوق أصحاب المصالح

إن النظام الأساسي للمصرف يرعى حقوق المساهمين ويضمن احترام مبادئهم الأساسية. وعلى وجه التحديد، يكفل الباب السادس من النظام الأساسي وكذلك المواد (١٢) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٦٧) و(٦٨) و(٧٢) جميع حقوق المساهمين المنصوص عليها في القوانين والأنظمة وخصوصاً ما ورد تحت الفصل السادس من نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وتطبق في كافة الأوقات.

فيما يلي نبذة عن أبرز الإجراءات التي اتخذها المصرف لتطبيق تلك المبادئ والحقوق:

٤-٥-١ التواصل مع المساهمين والمستثمرين

يولي مصرف الريان أهمية كبيرة للحوار الشفاف مع المساهمين والمستثمرين، سواء شركات أو أفراد. فقد تم تكريس إدارة مستقلة لعلاقات المستثمرين لتكون الصلة الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين. ويقوم البنك عقب الإفصاح عن نتائجه المالية بنهاية كل ربع من السنة بعقد مؤتمر هاتفي مع المستثمرين والمحللين الماليين يضمّ أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا لتقديم المزيد من الإيضاحات حول النتائج المحققة والرد على استفسارات المستثمرين. يمكن التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين على الأرقام ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٤+ أو ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٣+ أو عبرالبريد الإلكتروني IR@alrayan.com. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عقد المصرف ٤ مؤتمرات هاتفية مع المستثمرين والمحللين عقب الإفصاح عن بياناته المالية في كل ربع من السنة.

٤-٥-٢ حقوق المساهمين في الوصول إلى المعلومات

تضمن المادة (١٢) من النظام الأساسي للبنك حق المساهم في الوصول إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف. ولهذه الغاية أنشأ مصرف الريان موقعاً إلكترونياً خاصاً به www.alrayan.com بحيث تنشر فيه جميع الإفصاحات المقررة في القوانين والأنظمة المحلية والمعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل ويخضع الموقع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة. فضلاً عن ذلك، يمكن للمساهمين الحصول مجاناً على المعلومات المقررة لهم في القوانين والأنظمة وذلك من خلال الاتصال بمكتب الأمانة العامة للشركة أو بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك كما أن جميع بيانات أعضاء

مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وكذلك الاوراق التأسيسية والقانونية للبنك من عقد التاسيس والنظام الاساسي والسجل التجاري وقرارات الجمعيات العامة متوفرين للجمهور على الموقع الإلكتروني للمصرف بحيث يمكن تنزيلهم بدون أي مقابل. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «الإفصاح» تحت البند «٤-٤-١» أعلاه.

٤-٥-٣ الجمعية العامة والمعاملة المنصفة للمساهمين

يضمن النظام الأساسي للبنك حق المساهمين بالمطالبة بعقد الجمعية العامة (العادية أو غير العادية) وإدراج البنود على جدول أعمالها، بالإضافة إلى حقهم في مناقشة المسائل والبنود المدرجة على جدول الأعمال والبحث بها وإصدار القرارات بشأنها. وللمساهم الذي يحضر الجمعية مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ. هذا وتضمن المادة (١٢) من النظام الأساسي للبنك المعاملة المنصفة لجميع المساهمين بحيث تنصّ على أن لكل مساهم عدد أصوات يساوي عدد أسهمه وأن المساهمين متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة. كما تضمن هذه المادة حق المساهم في التصرّف بأسهمة بدون أي قيود ما لم يكن التصرّف مخالفاً للقانون أو الأنظمة المنطبقة وأن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام الأساسي. كما تضمن المواد (٥٤) و(٣٩) و(٧٢) على وجه التحديد من النظام الأساسي للبنك حق المساهمين في عزل أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقانون واستلام الإيضاحات والتقارير الواجب تقديمها للمساهمين وإقامة دعوى المسؤولية المدنية والجزائية ضد أعضاء مجلس الإدارة ، على التوالي.

خلال العام ٢٠٢٣، عقد مصرف الريان جمعية عامة عادية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣. يمكن الإطلاع على المحضر الكامل لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

٤-٥-٤ حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يضع النظام الأساسي للمصرف في المادة (١٩) منه الإطار العام لعضوية مجلس الإدارة. فضلا عن ذلك، قامت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ بإقرار لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وتضمن هذه اللائحة حصول المساهمين على المعلومات اللازمة عن المرشح لعضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى، ويتيح مصرف الريان تلك المعلومات لمساهميه بنشرها على موقعه. اللائحة متوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك.

٤-٥-٥ حقوق المساهمين في توزيع الأرباح

يحدد النظام الأساسي للمصرف شروط توزيع الأرباح وفقاً للقانون ويبيّن التقرير السنوي الذي يرفع للجمعية العامة السنوية للمصادقة عليه سياسة وكيفية توزيع الأرباح. هذا وتعرض توزيعات الأرباح على المساهمين للموافقة عليها في كل جميعة عامة سنوية. يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفقاً للمادة (٦٨) من النظام الأساسي للبنك، يجب أن تدفع الأرباح التي تقررها الجمعية العامة خلال مهلة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ موافقة الجمعية.

بالإضافة إلى ذلك أنشأ مصرف الريان وحدة خاصة هي «وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات» تعنى بتوزيعات الأرباح على المساهمين والمستثمرين والرد على جميع استفساراتهم حول هذا الموضوع. يمكن التواصل مع هذه الوحدة على عنوان البريد الإلكتروني shareholdersaffairs@alrayan.com أو هاتف رقم ٤٤٢٥٣٣٣٣ ٩٧٤+. يتيح مصرف الريان أمام المساهمين عدة خيارات لتحصيل أرباحهم سواء نقداً أو شيكات من خلال جميع فروع البنك أو عن طريق إيداع الأرباح مباشرة في حساب المساهم المسجل لدى الإيداع المركزي أو من خلال تحويلات بنكية لأي من البنوك المحلية أو العالمية بعد تعبئة كافة المستندات والطلبات اللازمة. فضلاً عن ذلك، يلتزم البنك بتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بتوزيعات الأرباح من خلال شركة «إيداع» ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك التعليمات.

في ١٥ مارس ٢٠٢٣، قررت الجمعية العامة السنوية العادية توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ من القيمة الاسمية للسهم (بواقع ٠,١٠ ريال عن كل سهم) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وفي العام ٢٠٢٣، تواصل دفع الأرباح إلى المساهمين والمستثمرين بمختلف طرق الدفع المذكورة أعلاه.

يواصل مصرف الريان نشر أسماء المساهمين الذين لم يتقدموا لاستلام أرباحهم منذ أكثر من عشر سنوات على موقعه الإلكتروني وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وتسهيل عمليات الدفع ذات الصلة. سيتم التعامل مع أي مبالغ غير مستلمة وفقاً للتعليمات الرقابية ذات الصلة.

٤-٥-٦ هيكل رأس المال وحقوق المساهمين في الصفقات الكبرى

يضمن النظام الأساسي للمصرف وخصوصاً في المادة (٥٠) منه حق المساهمين والأقلية منهم على وجه التحديد في الاعتراض وإبطال الصفقات الكبرى، وفقاً للقانون، التي يعتبرون أنها تضر بمصالحهم. هذا ويتم الإفصاح عن هيكل رأس المال وتطوره في التقرير السنوي للبنك وعلى موقعه الإلكتروني كما يتم الإفصاح عن كبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأس المال وتحديثهم بشكل دوري على الموقع الإلكتروني للبنك. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه تحت الفقرة «٥-١» بعنوان «المساهمون».

٤-٥-٧ سجل المساهمين

يحتفظ المصرف بنسخة عن سجل المساهمين التي يتم استلامها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

٤-٥-٨ أصحاب المصالح من غير المساهمين

وضع مصرف الريان سياسات متفرقة لتنظيم التعامل مع أصحاب المصالح على اختلاف فئاتهم ومن أبرز هذه السياسات سياسة الموارد البشرية وسياسة وقواعد السلوك المهني والتي تكفل جميعها معاملة جميع أصحاب المصالح وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز وتضمن الحقوق المقررة لهم في القوانين والأنظمة المنطبقة. كذلك، قام المصرف بوضع سياسة المشتريات وتنظيم التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات وسياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين وسياسة خاصة لعلاقات المستثمرين وجميعها تكفل عمل مختلف أقسام البنك وإداراته تحت سقف القانون وبما يضمن حقوق كل ذي مصلحة مع البنك ويحقق في الوقت نفسه المصلحة العليا للبنك.

فضلاً عن ذلك، يحث البنك جميع الموظفين وأصحاب المصالح على الإبلاغ عن الحالات التي يشتبهون بأنها تنتهك القيم والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل المصرف. لهذه الغاية، تم وضع سياسة شاملة للمجموعة حول الإبلاغ عن المخالفات مع تخصيص خط ساخن لذلك بهدف تمكين الأشخاص من الإبلاغ بأمان وثقة عن شكوكهم داخل البنك لرئيس متابعة الالتزام والذي يقوم بدوره بالتحقيق بشكل مستقل في هذه البلاغات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع إيضاح النتائج والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها. ولتعزيز مستوى الرقابة، يقوم رئيس جهاز التدقيق الداخلي بالاطلاع على البلاغات المستلمة والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة ورفع التقارير إلى لجنة التحقيق عند الاقتضاء. ولضمان فعالية خدمة الخط الساخن، حرص المجلس على توفير الحماية للأشخاص الذين يعمدون بحسن نيّة إلى الإبلاغ عن أي ممارسات أو عمليات مشبوهة وذلك من خلال تعيين طرف ثالث متخصص لاستقبال المكالمات والشكاوى. يسري العمل ببرنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاك في كافة الدول والبلدان التي يعمل فيها البنك وفقاً للمتطلبات القانونية الخاصة بكل بلد منها. يقوم البنك بإرسال تذكير شهري لجميع الموظفين حول برنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات وخدمة الخط الساخن. في العام ٢٠٢٣، تم رفع سبعة بلاغات وتم التحقيق بكل بلاغ بحيث تبيّن عدم وجود مسائل جوهرية.

على مستوى العملاء، تم وضع إجراءات لمعالجة شكاوى العملاء تديرها وحدة متخصصة للعناية بشكاوى العملاء وكذلك إنشاء مركز اتصال دائم متوفر على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع لتلقي شكاوى واستفسارات العملاء والعمل على حلها. إن وحدة العناية بشكاوي العملاء هي جزء من إدارة جودة الخدمة في مصرف الريان. تتولى هذه الإدارة مسؤولية تحسين مستوى الخدمة وتجربة العملاء من خلال إدارة الشكاوي وكذلك ضمان الجودة وتوحيد الإجراءات داخل البنك بهدف تقديم أفضل خدمة للعميل. يمكن التواصل مع مركز الاتصال على الرقم ٤٤٢٥٣٣٣٣ ٩٧٤+ أو عبر البريد الإلكتروني على info@alrayan.com. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم حل جميع البلاغات بما يرضي العملاء حيث لم يكن هناك أي شكوى أو بلاغ يهدد المركز المالي للبنك أو يحمل مخاطر عالية تستلزم رفعه إلى المستويات الإدارية العليا بدءاً من الرئيس التنفيذي وصولاً إلى مجلس الإدارة.

٤-٥-٩ حق المجتمع ومبادرات البيئة والاستدامة والحوكمة

يرجى مراجعة القسم (٧) من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

٥- إفصاحات الحوكمة

٥-١ رأس المال وهيكل ملكية المصرف

رأس مال مصرف الريان (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون ريال قطري موزعة على (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الإسمية للسهم الواحد (١) ريال قطري واحد، وهي عبارة عن رأس المال الأساسي وقدره (٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وخمسمائة مليون ريال قطري و («رأس المال الإضافي») وقدره (١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري هو عبارة عن ناتج تقييم بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال تم تعديله إلى ما هو عليه بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية لمصرف الريان المنعقدة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢١م بالموافقة على الإندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع.

٥- إفصاحات الحوكمة

٥-١ رأس المال وهيكل ملكية المصرف

بلغ عدد المساهمين في مصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما مجموعه ١٨٠٩٥٩ مساهماً يتألفون من صناديق معاشات وبنوك وصناديق استثمارية وشركات تأمين وصناديق ثروات سيادية وشركات كبيرة وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومستثمرين أفراد من قطر والمملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت ودول عربية وأجنبية أخرى.

٥-١-١ تطور قاعدة المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ارتفعت نسبة المساهمة القطرية بشكل طفيف في مصرف الريان من ٧٩٪ كما في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٨٠٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ في حين انخفضت الأسهم التي يملكها المساهمون من الدول الأخرى من ٢١٪ في نهاية ٢٠٢٢ إلى ٢٠٪ من رأسمال البنك في نهاية ٢٠٢٣.

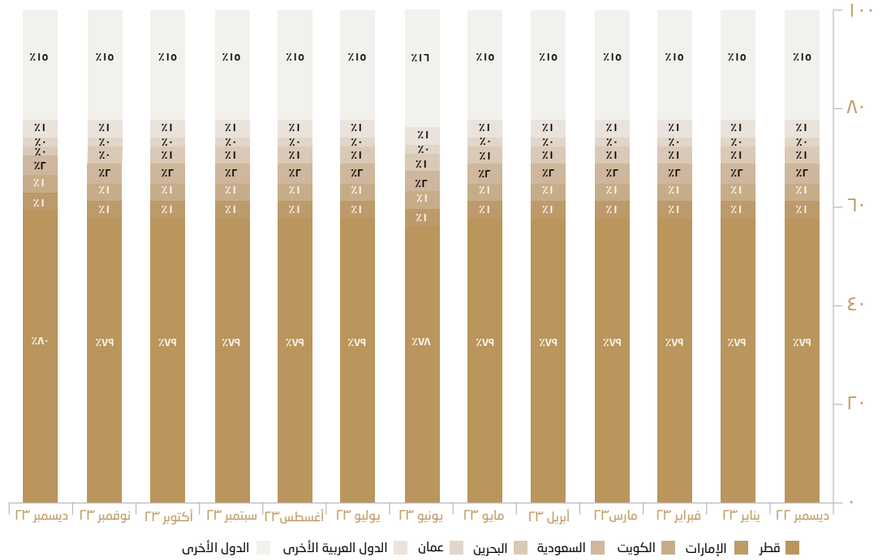

الرسم البياني (١): تطور قاعدة المساهمين حسب الجنسيات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

في العام ٢٠٢٣، ارتفع مجموع الأسهم المملوكة من الجهات الحكومية القطرية بشكل طفيف على أساس سنوي من ٣٣,٨٩٪ إلى ٣٣,٩٩٪ من رأس المال بنهاية العام ٢٠٢٣. أما نسبة الأسهم المملوكة من مختلف القطاعات الأخرى فقد تغيرت بحسب القطاعات على الشكل التالي: ارتفعت نسبة تملك الشركات والمؤسسات من ٢٤,٤١٪ بنهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٤,٦١٪ بنهاية ٢٠٢٣ في حين انخفضت نسبة تملك البنوك والمؤسسات المالية (وتشمل بنوك وصناديق استثمار وشركات تأمين وما إلى ذلك) من ٦,٨١ ٪ بنهاية ٢٠٢٢إلى ٦,٢١٪ بنهاية ٢٠٢٣أما نسبة تملك المستثمرين الافراد فقد زادت من ٣٤,٩٠ ٪ بنهاية ٢٠٢٢ إلى ٣٥,١٩ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

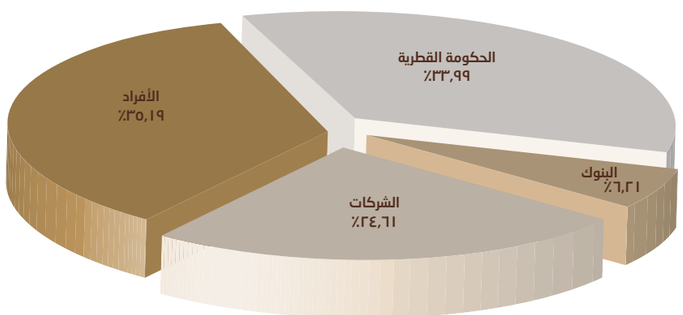

الرسم البياني (٢): تطور قاعدة المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

على الرغم من ارتفاع نسبة الأسهم المملوكة من المساهمين الأفراد بشكل طفيف إلا أننا شهدنا انخفاض في أعداد المساهمين الأفراد بشكل عام في العام ٢٠٢٣.

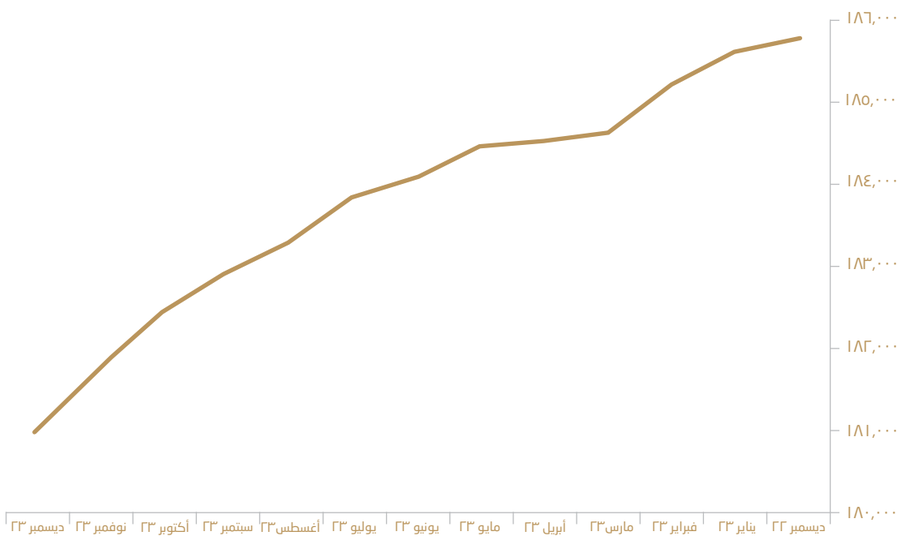

الرسم البياني (٣): عدد المساهمين

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

٥-١-٢ المساهمون الرئيسيون

بلغ عدد كبار المساهمين في مصرف الريان ممن يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأس المال ثلاثة مساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. بقيت نسبة مساهمة جهاز قطر للاستثمار على حالها دون أي تغييرعن الفترة ذاتها من العام الماضي حيث بلغت ٢٠,٦٠٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وهو بذلك يعدّ المساهم الأكبر في البنك. يمتلك الجهاز أسهمه بشكل غير مباشر من خلال شركة قطر القابضة ذ.م.م. وكيانات حكومية أخرى. بلغت مساهمة محفظة القوات المسلحة الممثلة بشركة برزان القابضة ما نسبته ٧,٥١ ٪ من رأسمال البنك بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ وهي بذلك ثاني أكبر مساهم بالبنك. أما الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية -الصندوق المدني والعسكري فقد بلغت مساهمتها ٥,٧٢ ٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وعليه، يملك كبار المساهمين في مصرف الريان نسبة ٣٣,٨٣٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

النسبة المئوية	عدد الأسهم	المقر	التصنيف	المساهمون الرئيسيون
٢٠,٦٠٪	١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥	قطر	حكومي	جهاز قطر للإستثمار (QIA)*
٧,٥١٪	٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠	قطر	حكومي	محفظة القوات المسلحة/شركة برزان القابضة
٥,٧٢٪	٥٣١,٧١٩,٢١٢	قطر	حكومي	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (الصندوق المدني والعسكري)
٣٣,٨٣٪	٣,١٤٥,٩٢٦,٢٠٧	المجموع		

*تملك مباشر أو غير مباشر من خلال أطراف تابعة

الجدول (١): كبار المساهمين في المصرف حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(مستخرج عن سجلات الأسهم في إيداع)

٥-١-٣ تركّز المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، امتلك ١٠١ مستثمراً (يملك كل واحد منهم ١٠ مليون سهم وما فوق) ٦٤,١٩٪ من رأسمال المصرف يتوزّعون على الشكل الآتي: ٣٢ مساهماً من الأفراد و١٨ مساهمين من البنوك والمؤسسات المالية، و٤٤ مساهماً من الشركات والمؤسسات و٧ مساهمين من الهيئات الحكومية القطرية. أما الباقون فمعظمهم من الأفراد، كل واحد منهم يملك أقل من ١ مليون سهم.

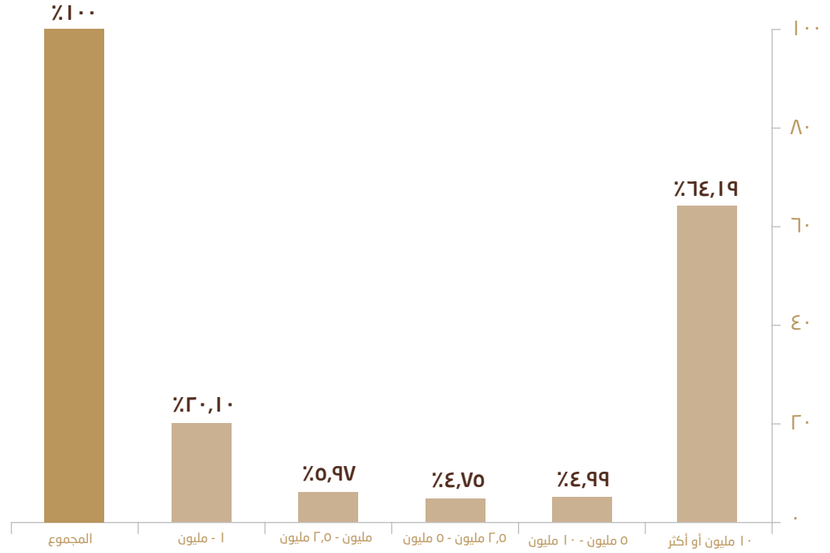

الرسم البياني (٤): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

المساهمون في مصرف الريان			تركيز المساهمين							
			أفراد		بنوك ومؤسسات مالية		شركات		كيانات حكومية	
عدد الأسهم	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%
١٠ مليون أو أكثر	١٠١	٪٦٤,١٩	٣٢	٪٧,٥٨	١٨	٪٥,٢٩	٤٤	٪١٧,٤١	٧	٪٣٣,٩١
من ٥ إلى ١٠ مليون	٦٨	٪٤,٩٩	٣٣	٪٢,٢٦	٢	٪٠,١٥	٣٣	٪٢,٥٨	٠	٪٠,٠٠
من ٢,٥ إلى ٥ مليون	١٢٨	٪٤,٧٥	٧١	٪٢,٥٥	٩	٪٠,٣٧	٤٧	٪١,٧٧	١	٪٠,٠٥
من ١ إلى ٢,٥ مليون	٣٦٧	٪٥,٩٧	٢٥٧	٪٤,٠٧	١٢	٪٠,٢٢	٩٦	٪١,٦٦	٢	٪٠,٠٢
أقل من مليون	١٨٠,٢٩٥	٪٢٠,١٠	١٧٩,٧٩٧	٪١٨,٧٢	٥٤	٪٠,١٩	٤٤٣	٪١,١٨	١	٪٠,٠١
المجموع	١٨٠,٩٠٩	٪١٠٠	١٨٠,١٩٠	٪٣٥	٩٥	٪٦	٦٦٣	٪٢٥	١١	٪٣٤

*أرقام مدورة

الجدول (٣): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

٥-١-٤ أنشطة التداول

انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول بأسهم مصرف الريان بنسبة ٤٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣ مقارنة بالنصف الأول .

ارتفع المتوسط الشهري لعدد المعاملات في السوق/بورصة قطر بنسبة ٧٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ مقارنة بالنصف الأول منه .

كما قطاع البنوك والمؤسسات المالية، فقد ارتفع المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ٣ ٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣ مقارنة بالنصف الأول منه.

متوسط عدد عمليات التداول خلال	بورصة قطر	البنوك والمؤسسات المالية	مصرف الريان
النصف الأول من العام ٢٠٢٣	٣٤٢,٧٧٥	١٤٨,٤٥٥	٢٧,٣٢٨
النصف الثاني من العام ٢٠٢٣	٣٦٧,٨٣٩	١٥٢,٩٥٦	٢٦,١٨٥

الجدول (٣): متوسط عدد عمليات التداول (النصف الأول مقابل النصف الثاني من العام ٢٠٢٣)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-١-٥ حجم التداولات

بشكل عام، كان المتوسط الشهري لحجم التداولات بأسهم مصرف الريان في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣ مرتفع خاصة بشهر نوفمبر على عكس حجم التداولات ببورصة قطر و في قطاع البنوك والمؤسسات المالية أيضاً التي كانت الأكثر ارتفاعاً في النصف الأول من السنة تحديدا في مايو ٢٠٢٣.

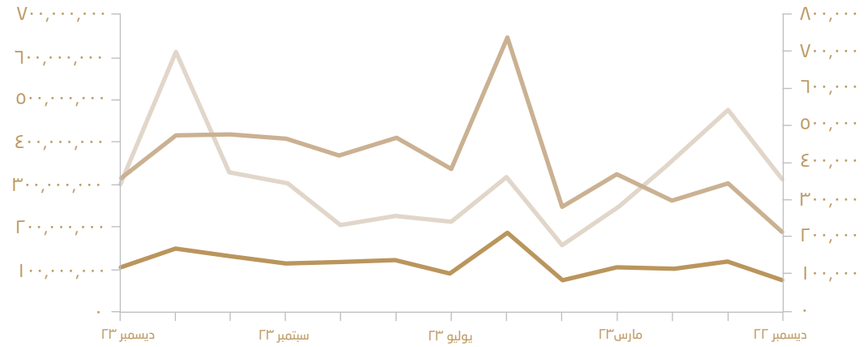

الرسم البياني (٥): حجم التداولات (بحسب عدد الأسهم)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

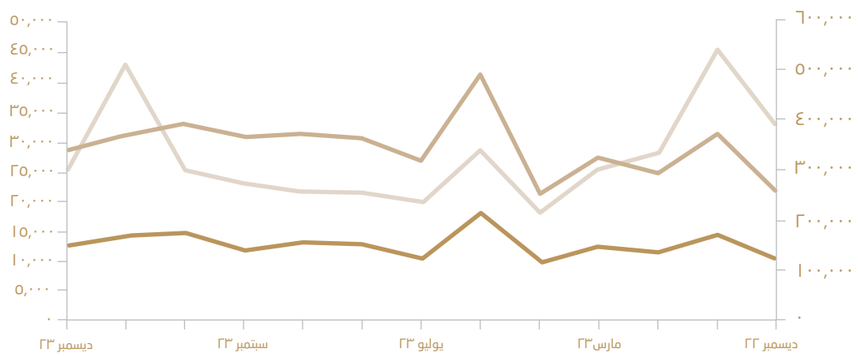

الرسم البياني (٦): عدد عمليات التداول

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-١-٦ سعر السهم وتقلباته

في العام ٢٠٢٣ انخفض سعر سهم مصرف الريان بنسبة ١٦,٢٧ ٪ من ٣,١٧ ريال بنهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢,٦٦ ريال بنهاية العام ٢٠٢٣ قابله ارتفاع في مؤشر قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ٣,٣٨٪ وارتفاع في مؤشر بورصة قطر بنسبة ٥,١٩٪.

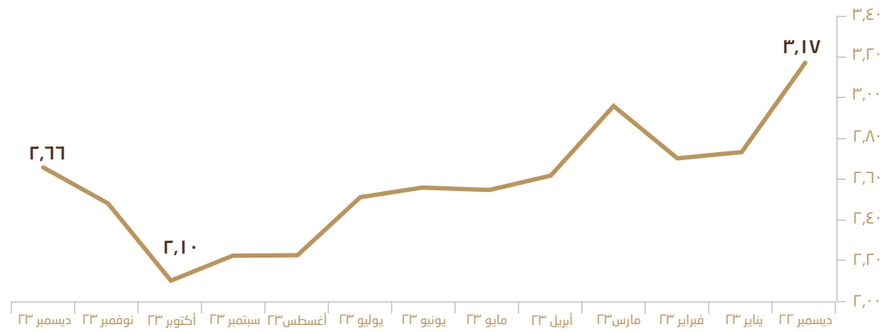

الرسم البياني (٧): سعر سهم مصرف الريان (ديسمبر ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٣)

٥-٢ التصنيف الائتماني

وفقاً لآخر تقييم في ٢٠٢٣، أكدت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» على التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك عند «A1» وتصنيف على المدى القصير عند P1 مع توقعات سلبية على الترتيب.

يعكس هذا التقييم الإئتماني العوامل الآتية :

(١) امتيازات قوية للكيانات الحكومية مما يوفر قاعدة صلبة للأصول المحلية

(٢) الرسملة العالية للمصرف

(٣) الربحية الصلبة والمستقرة

ومع ذلك ، فان نقاط القوه المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية:

(١) التركز العالي في الأصول والمطلوبات

(٢) التمويل العالي على مصادر التمويل من السوق

(٣) الضعف في جودة الأصول

٥-٣ مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة مصرف الريان من أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيين عضوين (٢) منهم ممثلين عن جهاز قطر للاستثمار/شركة قطر ويتم تعيين عضو (١) واحد ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وعضو واحد يمثل شركة برزان القابضة المملوكة من قبل وزارة الدفاع ويتم انتخاب الأعضاء الآخرين من قبل الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري. ولا يجوز للجهات الممثلة في مجلس الإدارة الدخول في عملية التصويت لأي من الأعضاء المترشحين.

في ١٥ مارس ٢٠٢٣ انتخبت الجمعية العامة للمساهمين مجلس إدارة جديد للدورة السادسة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥. خلال العام ٢٠٢٣، استقال السيد عبدالله بن ناصر المسند من منصبه كعضو مستقل. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كان هناك عضوين مستقلين فقط من أصل ١٠ أعضاء في مجلس الإدارة. فتح مجلس الإدارة باب الترشيحات لملء الشغور في مقعد العضو المستقل. سيتم اختيار خلف للعضو المستقيل في الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير. كذلك، في العام ٢٠٢٣، تم تعيين السيد أحمد الحمادي ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية خلفاً للسيد تركي الخاطر. فيما يلي تشكيلة المجلس للفترة الحالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) وبيان الأسهم التي يملكونها أو التي تمتلكها الجهات التي يمثلونها في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة - قطري

- غير تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ بتعيين من جهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة. تم تجديد التعيين للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٠,٠٦٠
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- وزير التجارة والصناعة- دولة قطر
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والإستثمار
- رئيس مجلس إدارة بورصة قطر
- رئيس مجلس إدارة المجلس الإستشاري لوكالة ترويج الإستثمار
- رئيس مجلس إدارة هيئة مركز قطر للمال
- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للإستثمار
- عضو مجلس إدارة قطر للطاقة

سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني

نائب رئيس مجلس الإدارة- قطري

- رئيس اللجنة التنفيذية- تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ ممثلاً لجهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة. تم تجديد التعيين للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١١,٨٠٤,٠٥١ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- رئيس مجلس الإدارة، مجموعة المستثمرين القطريين
- رئيس مجلس الإدارة، شركة قطر للتأمين
- رئيس مجلس إدارة الخليجي فرنسا أس أيه (فرنسا) - ممثلاً عن مصرف الريان
- عضو مجلس إدارة بنك الريان بريطانيا (المملكة المتحدة) - ممثلاً عن مصرف الريان

سعادة السيد ناصر جار الله سعيد جار الله المري

عضو مجلس الإدارة - قطري

- تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة في العام ٢٠١٦ بتعيين من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة). تم تجديد التعيين للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٠,٥٨٠ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠

المناصب الاخرى التي يشغلها:

- رئيس هيئة الشوؤن المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة فودافون
- رئيس مجلس إدارة الريان للاستثمار - ممثلاً عن مصرف الريان

سعادة السيد أحمد علي حسن الحمادي

عضو مجلس الإدارة - قطري

- تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ بتعيين من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٢,٠٤٠ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من شركة الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٣١,٧١٩,٢١٢ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- المدير العام للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الكهرباء والماء القطرية
- عضو مجلس إدارة، صناعات قطر
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر كول
- عضو مجلس إدارة مطار هيثرو لندن
- عضو مجلس إدارة بنك SOFI بسان فرانسيسكو
- عضو مجلس إدارة بورصة اسطنبول- تركيا
- عضو مجلس إدارة شركة دريم الدولية
- عضو مجلس إدارة هارودز

سعادة الشيخ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني

عضو مجلس الإدارة - قطري

- غير تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٧. أعيد انتخابه للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨٤,٦٩٢,٠٥٨ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب -الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين
- مستشار الرئيس التنفيذي، جهاز قطر للاستثمار
- عضو مجلس إدارة شركة السلام الدولية للاستثمار
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك النوران
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا أس أيه- ممثلا عن مصرف الريان

سعادة الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني

عضو مجلس الإدارة - قطري

- غير تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٠٩. أعيد انتخابه للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٠٠٠,٠٠٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة اوريدو عمان
- رئيس الأعمال التجارية بشركة « Ooredoo »

سعادة السيد محمد السعدي

عضو مجلس الإدارة - قطري

- مستقل وغير تنفيذي
- تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- لا يوجد

سعادة السيد/ د. عبد الرحمن بن محمد الخيارين

عضو مجلس الإدارة - قطري

- غير مستقل وغير تنفيذي
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠. أعيد انتخابه للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٠٠٨,٢٤٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة بروة العقارية

سعادة السيد محمد جابر أحمد خميس السليطي

عضو مجلس الإدارة - قطري

- غير مستقل وغير تنفيذي
- تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٠٠٠,٠٠٠

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة العهد القابضة (مقاولات وخدمات بترولية)

سعادة السيد عبدالله حمد المسند

عضو مجلس الإدارة - قطري

- مستقل وغير تنفيذي
- تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها :

- رئيس المكتب التنفيذي لمعالي رئيس مجلس الوزراء

٤-٥ لجان المجلس

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت.

اللجنة التنفيذية:

اللجنة التنفيذية هي من أهم لجان المجلس في المصرف ويناط بها المسؤوليات الرئيسية التالية:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة ورفع التوصيات ذات الصلة
- مراجعة استراتيجية البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- الإشراف على أعمال البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة والتي تطرأ بين إجتماعات المجلس
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات
- الموافقة على التمويلات والاستثمارات وفقاً لجدول الصلاحيات
- الإشراف على محفظة استمثارات البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- الموافقة على السياسات واللوائح التي تقع خارج نطاق اللجان الاخرى أو أي تعديلات أو إضافات

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يترأسها سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني وعضوية كل من السيد أحمد علي الحمادي والسيد ناصر جارالله المري. يعتبر رئيس وأعضاء اللجنة أعضاء تنفيذيين في البنك بحكم عضويتهم في اللجنة وفقاً لتعريف العضو التنفيذي في تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تجتمع اللجنة عند الحاجة وفقاً لميثاقها. في العام ٢٠٢٣، عقدت اللجنة تسعة اجتماعات كما أصدرت عدداً من القرارات بالتمرير.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٣، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات اللجنة التنفيذية خلال العام ٢٠٢٣:

- مناقشة عدد من عمليات التمويل والموافقة عليها أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة مختلف أنشطة البنك وأعماله ورفع التوصيات لمجلس الإدارة وفق المقتضى
- مراجعة ومتابعة الدعاوى القضائية المرفوعة من البنك على العملاء المتخلفين عن السداد واتخاذ الإجراءات اللازمة

لجنة التدقيق:

شكل مجلس الإدارة لجنة التدقيق بهدف مراجعة ومراقبة نزاهة البيانات والتقارير المالية، ونظم الرقابة الداخلية، ونظم التحكم والتحوط للمخاطر الكلية وكذلك نظام الرقابة المالية والممارسات المحاسبية والمالية للبنك وتولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي والتدقيق الداخلي.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يترأسهم عضو مستقل غير تنفيذي وهو السيد محمد السعدي وعضوية كل من السيد عبدالله حمد المسند (مستقل غير تنفيذي) والسيد محمد جابر السليطي (غير تنفيذي). غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين وغير التنفيذيين. يتمتع جميع أعضاء اللجنة بالخبرة المالية اللازمة وشؤون التدقيق. على اللجنة أن تجتمع ٦ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة سبعة اجتماعات في العام ٢٠٢٣.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

نظرت اللجنة من خلال اجتماعاتها الدورية في العام ٢٠٢٣ في نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المرافقة مع الإدارة العليا وتنظر اللجنة باستمرار في أي مسائل تتعلق بضوابط الرقابة الداخلية والمخاطر المرافقة وتتخذ الإجراءات اللازمة نحو تعزيز تلك الضوابط أو تصحيح أي خلل فيها، إن وجد. كما اجتمعت بالمدققين الخارجيين لمراجعة النتائج المالية المرحلية والختامية وبالمدققين الداخليين لمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالمخاطر والرقابة ويتم التنسيق دوماً بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين في جميع مسائل التدقيق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعداد كتاب الإدارة الذي يرفع إلى المجلس/لجنة التدقيق. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

وفي كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٣، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات لجنة التدقيق خلال العام ٢٠٢٣:

- مراجعة ومناقشة تقرير المدققين المستقلين بشأن مراجعة نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية المرحلية وتقرير تدقيق البيانات الختامية ما في ذلك كتاب الإدارة
- مراجعة ومناقشة البيانات المالية المرحلية والختامية للعام ٢٠٢٣ والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة وتعزيز الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك مراجعة التقرير السنوي للإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتوصية لمجلس الإدارة باعتماده
- مراجعة اتفاقية التعاقد مع المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٣ واعتمادها بناء على تفويض الجمعية العامة
- مناقشة خطة التدقيق الخارجي للعام ٢٠٢٣ والموافقة عليها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والتقرير السنوي للتدقيق الداخلي عن أنشطة ونتائج التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ونظام التحكم بالمخاطر للعام ٢٠٢٣ واتخاذ الإجراءات المناسبة بحسب المقتضى
- مراجعة واعتماد منهجية تقييم المخاطر التي تستند إليها عملية التدقيق الداخلي للمجموعة لعام ٢٠٢٣
- الموافقة على استراتيجية وخطة التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢٣
- مراجعة عروض شركات التدقيق، والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٤
- مراجعة عدد من السياسات المحاسبية وسياسات التدقيق والموافقة عليها
- مراجعة الإفصاحات السنوية عن عدم تضارب المصالح للمدققين الداخليين
- مراجعة المخصصات والتحصيلات لعام ٢٠٢٣
- مراجعة مشروع تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات
- مراجعة ومتابعة بعض الملفات ضمن المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك واتخاذ الإجراءات اللازمة
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس جهاز التدقيق الداخلي للمجموعة
- الإشراف المجمّع على مسائل التدقيق الداخلي على مستوى الشركات التابعة

لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام

شكل مجلس الإدارة لجنة خاصة لإدارة المخاطر ومتابعة الالتزام بهدف مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته الإشرافية في تقييم وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ولاعتماد الإطار التنظيمي للمخاطر وقابلية تحمل المخاطر وكل ما يتعلق بمخاطر البنك من استراتيجيات وسياسات ولوائح داخلية.

تضطلع اللجنة أيضاً بمهام الإشراف على متابعة الالتزام والامتثال بكافة الأنظمة ومتطلبات السياسات الداخلية وضمان وضع وتطبيق الإجراءات الفاعلة والملائمة لإرساء ثقافة الامتثال على مستوى البنك والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال وكذلك وضع السياسات والمعايير والضوابط الخاصة بمتابعة الالتزام على مستوى المجموعة ككل والإشراف على تطبيقها.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غالبيتهم غير تنفيذيين يترأسهم الشيخ علي بن جاسم آل ثاني وعضوية كل من الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني والسيد ناصر جارالله المري. على اللجنة أن تجتمع ٤ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات فعلاً في العام ٢٠٢٣.

يحضر كل من الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة متابعة الالتزام للمجموعة جميع اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام حيث يقومان برفع تقاريرهما الدورية إلى اللجنة لمراجعتها ومناقشتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٣، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة التدقيق سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

أبرز أعمال وقرارات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام خلال العام ٢٠٢٣:

- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن متابعة الالتزام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة النسب الإشرافية والتجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة ومناقشة الخطة السنوية لإدارة متابعة الالتزام والموافقة عليها
- المصادقة على علاقات العمل مع الأشخاص السياسيين وممثلي المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية لإدارة المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قابلية تحمّل المخاطر وتطورات المحفظة الائتمانية والمخصصات والخسائر الائتمانية والمتعثرات والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الأمن وإدارة استمرارية الأعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة اقتراحات شطب الديون والموافقة عليها وفقاً لجدول صلاحياتها

- مراجعة نتائج اختبارات الضغط الدورية واعتمادها تمهيداً لرفعها إلى المصرف المركزي
- متابعة خطة رأس المال والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP) لعام ٢٠٢٣
- المراجعة السنوية لسقوف الانكشافات الائتمانية على الدول والمصادقة عليها
- مراجعة آخر المستجدات حول القوانين وتعليمات الهيئات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة وتعديل سياسات المخاطر وسياسات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال
- الإشراف المجمّع على مسائل المخاطر والالتزام على مستوى الشركات التابعة
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة الالتزام للمجموعة
- اعتماد التقارير الدورية لتركزات مصادر الأموال تمهيدا لرفعها إلى المصرف المركزي

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

أنشأ مجلس الإدارة لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وأوكل إليها النظر في كافة مسائل الموارد البشرية وبرامج المكافآت والتعويضات والترشيحات والحوكمة ضمن البنك. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غالبيتهم من غير التنفيذيين. يترأس اللجنة الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني إلى جانب عضوية كل من السيد أحمد علي الحمادي والسيد عبدالرحمن الخيارين. عقدت اللجنة ٥ اجتماعات في العام ٢٠٢٣ للنظر في مختلف المواضيع التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٣، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت خلال العام ٢٠٢٣:

- مراجعة وتأكيد نتائج الأهداف المحققة والمقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك
- الاطلاع على التعليمات الرقابية الجديدة بخصوص مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واتخاذ الإجراءات اللازمة
- التوصية لمجلس الإدارة باقتراح برنامج المكافآت طويلة الأمد للإدارة التنفيذية والموظفين
- مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك والتوصية لمجلس الإدارة بإقراره
- المراجعة السنوية لسياسة ومنهجية الحوافز والمكافآت والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على اقتراح توزيع المكافآت السنوية للموظفين على مستوى المجموعة للعام ٢٠٢٣
- مراجعة سياسات مختلفة للموارد البشرية والحوكمة والموافقة عليها
- مراجعة سياسة حوكمة الشركات التابعة والزميلة والتوصية لمجلس الإدارة بإقرارها
- متابعة المستجدات في الموارد البشرية على مستوى المجموعة وإعطاء التوجيات اللازمة
- الموافقة على الخطة المحدثة للتعاقب/الإحلال الوظيفي
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على بعض التعيينات في الإدارة العليا
- إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان والمراجعة السنوية لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت المجلس والتوصية لمجلس الإدارة بهذا الخصوص
- التوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بالمكافآت السنوية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
- إجراء التقييم السنوي للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تقرير الحوكمة
- مراجعة واعتماد لائحة المطلعين على المعلومات الجوهرية
- مراجعة تقرير المدقق الخارجي حول التزام مصرف الريان بتعليمات الحوكمة واتخاذ الإجراءات اللازمة
- مراجعة وتقييم طلبات الترشيح لانتخابات مجلس الإدارة للدورة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥
- فتح باب الترشيحات لمل الشغور في المقعد المستقل ومراجعة تقييم طلبات الترشيح ذات الصلة
- وضع برنامج تطوير وتدريب لأعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية
- مراجعة وإطلاق برنامج مكافأة نهاية الخدمة للقطريين
- مراجعة طلب تعيين عضو مجلس إدارة جديد والتوصية لمجلس الإدارة بهذا الخصوص

٥-٥ الاجتماعات والحضور

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. في العام ٢٠٢٣، عقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات بمعدل ثلاث ساعات لكل اجتماع.

فيما يلي تواريخ انعقاد اجتماعات المجلس واللجان وحضور الأعضاء للفترة من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

عدد الاجتماعات وتاريخها	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام
الحضور	٧ اجتماعات في ٢٠٢٣:	٩ اجتماعات في ٢٠٢٣:	٥ اجتماعات في ٢٠٢٣:	٧ اجتماعات في ٢٠٢٣:	٤ اجتماعات في ٢٠٢٣:
	٢٩ يناير ٢٠٢٣ ٢١ مارس ٢٠٢٣ ١٧ أبريل ٢٠٢٣ ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ ١٧ يوليو ٢٠٢٣ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يناير ٢٠٢٣ ١٥ فبراير ٢٠٢٣ ٢٨ مارس ٢٠٢٣ ٢١ مايو ٢٠٢٣ ٢٤ يونيو ٢٠٢٣ ١٩ سبتمبر ٢٠٢٣ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣ ٦ نوفمبر ٢٠٢٣ ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٣ يناير ٢٠٢٣ ٢٦ يناير ٢٠٢٣ ١٨ يونيو ٢٠٢٣ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣ ٣ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٦ يناير ٢٠٢٣ ١٧ أبريل ٢٠٢٣ ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ ١٧ يوليو ٢٠٢٣ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٥ يناير ٢٠٢٣ ١٦ أبريل ٢٠٢٣ ١٦ يوليو ٢٠٢٣ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣
سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني- رئيس مجلس الإدارة	٧/٦	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني - نائب الرئيس	٧/٧	٩/٩	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد عبدالله بن ناصر المسند (من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣)	٧/٣	غير منطبق	٥/٣	٧/١	غير منطبق
سعادة السيد تركي الخاطر (من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣)	٧/٤	٩/٣	غير منطبق	غير منطبق	٤/١
سعادة الشيخ علي بن جاسم آل ثاني	٧/٧	٩/٣	غير منطبق	غير منطبق	٤/٣
سعادة السيد محمد السعدي	٧/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٦	غير منطبق
سعادة السيد ناصر جارالله المري	٧/٦	٩/٧	غير منطبق	غير منطبق	٤/٣
سعادة الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني	٧/٧	٩/٣	٥/٣	غير منطبق	٤/١
سعادة السيد عبدالله حمد المسند	٧/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٣	٤/٣
سعادة السيد محمد جابر السليطي	٧/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٦	غير منطبق
سعادة السيد عبدالرحمن الخيارين	٧/٧	غير منطبق	٥/٥	غير منطبق	٤/١
سعادة السيد أحمد الحمادي (من ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)	٧/١	٩/١	٥/١	غير منطبق	غير منطبق

٦-٥ الإدارة العليا واللجان الإدارية

١-٦-٥ الفريق الإداري

يعيَّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان وجميع المدراء في مناصب الإدارة العليا التابعة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة أو لمجلس الإدارة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية المصرف، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك. ويرفع الرئيس التنفيذي تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة ويبقي المجلس على علم تام بجميع الجوانب الرئيسية لأداء الأعمال. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. يمكن الاطلاع على أبرز أعمال وأنشطة الفريق الإداري خلال العام ٢٠٢٣ من خلال مراجعة الأقسام الخاصة بمختلف إدارات البنك في التقرير السنوي الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

وفيما يلي طاقم الإدارة العليا لمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

فهد بن عبدالله آل خليفة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

فهد بن عبد الله آل خليفة، مصرفي يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مناصب قيادية في الخدمات المالية. تم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان في عام ٢٠٢١ . قبل انضمامه إلى مصرف الريان، شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج التجاري منذ عام ٢٠١٤، وأشرف على الاندماج الناجح للمؤسستين لينتج عنه أحد أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بتواجد دولي في كل من المملكة المتحدة، فرنسا والإمارات العربية المتحدة. خلال حياته المهنية، شغل مناصباً بارزة في المؤسسات المالية الرائدة في دولة قطر بما في ذلك مصرف قطر المركزي وبنك قطر الوطني. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٦٠٦٠ سهم.

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان - بريطانيا (ممثلاً عن مصرف الريان)
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا (ممثلاً عن مصرف الريان)
- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال

حمد الكبيسي

رئيس قطاع الموارد البشرية للمجموعة

حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي. لديه أكثر من ٢٢ سنة خبرة في إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس مدراء شركة شركاء الريان وشركة لينك لخدمات المرافق (ممثلا عن مصرف الريان)

عمر العمادي

رئيس قطاع الأعمال للمجموعة

حاصل على بكالوريوس العلوم المالية من جامعة ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من ٢٠ سنة خبرة في مجال البنوك. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان - بريطانيا (ممثلاً عن مصرف الريان)
- نائب رئيس شركة سهب للتمويل بالمملكة العربية السعودية (ممثلاً عن مصرف الريان)

ألكسيس باتريك نيسون

رئيس قطاع المخاطر للمجموعة

حاصل على درجة بكالوريوس في الدراسات الأوروبية من كلية ترينتي في دبلن وماجستير في إدارة الأعمال من كلية سمورفيت للدراسات العليا في إدارة الأعمال، كلية دبلن الجامعية. زميل جميعة المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). أكثر من ٢٤ سنة من الخبرة المصرفية. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

ستيوارت رينيه

رئيس قطاع العمليات للمجموعة

حصل على بكالوريوس التجارة والإدارة مع تخصص في إدارة نظم المعلومات والمحاسبة- جامعة فيكتوريا في ويلينجتون نيوزيلندا. ماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من كلية التجارة وكلية كلشتاد للأعمال - جامعة دي بول في شيكاغو الولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من ٣٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

رونان دودجسن

رئيس قطاع الشؤون المالية للمجموعة بالإنابة

محاسب قانوني وعضو جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). أكثر من ٣٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

إيمان النعيمي

مساعد مدير عام، الاتصالات المؤسسية

حاصلة على بكالوريوس في الاتصال المرئي من جامعة فرجينيا كومنولث - قطر. أكثر من ١٧ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤٠٧٠٠

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

رنا الأسعد

مدير عام، خدمة الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة

حاصلة على بكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة قطر ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة لندن متروبوليتان بالمملكة المتحدة. أكثر من ٢٦ عاماً من الخبرة المصرفية. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٩٩٧٩٥

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة) (ممثلة عن مصرف الريان)

طاهر بيرزاده

مدير عام، الخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (المالية) من إمبريال كوليدج للدراسات التجارية، لاهور باكستان. أكثر من ٣٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس إدارة شركة الريان للاستثمار (ممثلاً عن مصرف الريان)

حسام عيتاني

رئيس قطاع التغيير للمجموعة

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال والإدارة المالية من الجامعة الأمريكية في بيروت وماجستير في التنمية الإدارية من لوزان سويسرا وشهادة في التجارة الإلكترونية والتقنيات المالية Fintech من معهد مساشوستس للتكنولوجيا. أكثر من ٢٠ سنة خبرة في الاستشارات. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

معتز الدعنا

مدير عام، الالتزام ومكافحة غسيل الأموال للمجموعة

حاصل على درجة الماجستير في الإدارة المالية ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. متخصص معتمد في مكافحة غسيل الأموال. أكثر من ٢٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس إدارة شركة سهب للتمويل بالمملكة العربية السعودية (ممثلا عن مصرف الريان)

عادل عطية

مدير عام، التدقيق الداخلي للمجموعة

حاصل على بكالوريوس علوم إدارية - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- مصر. أخصائي مكافحة غسيل الأموال المعتمد (CAMS) من ACAMS. أكثر من ٣٥ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

فوزي صيام

مساعد مدير عام، التدقيق الشرعي

حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة ناجبور بالهند. أكثر من ٣٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

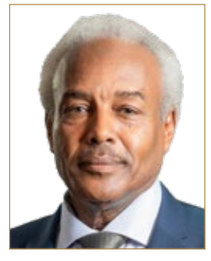

عبد المنعم الحسن

مدير عام، الشؤون القانونية للمجموعة

حاصل على ماجستير في القانون من جامعة كامبريدج المملكة المتحدة. أكثر من ٤٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

٥-٦-٢ اللجان الإدارية

هناك عدة لجان إدارية على الشكل الآتي:

- اللجنة الإدارية التنفيذية للمجموعة: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في عملية صنع القرار، واستعراض التطورات بالأعمال، وإدارة العمليات اليومية للبنك، ومناقشة الأمور الإستراتيجية للمجموعة وصياغة التوصيات لمجلس الإدارة أو لجانه المختصة.
- لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الأصول، والخصوم، وهيكل رأس المال في مجموعة مصرف الريان ضمن حدود المخاطر والعمليات المنصوص عليها في سياسات المجموعة.
- لجنة الائتمان والاستثمار الإدارية:مفوّضة بصلاحية الموافقة على مختلف أنواع صفقات الائتمان والتسهيلات والاستثمارات والبرامج الخاصة بالمنتجات الائتمانية وفقاً لجدول الصلاحيات المناطة بها
- لجنة المخاطر للمجموعة: تسعى للحفاظ على فعالية الإدارة والإشراف على أداء المخاطر للمجموعة، ومتابعة تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، ومراقبة تنفيذ خطة استمرارية الأعمال واتخاذ القرارات ورفع التوصيات المناسبة للمساعدة في الحد من المخاطر التشغيلية.
- لجنة تسيير شؤون الأمن: مسؤولة عن الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بشؤون الأمن.
- لجنة تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات: تعنى هذه اللجنة بإدارة ومتابعة كافة مسائل النظم الآلية والتقنيات على مستوى المجموعة.
- لجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة: تم تشكيل هذه اللجنة لتكون ذراعاً استشارياً مستقلاً للرئيس التنفيذي في التحقيقات التي تجري حول أي عمليات احتيال أو أفعال مشبوهة قد يتعرض لها البنك.
- لجنة المناقصات للمجموعة: تعنى هذه اللجنة بإدارة المناقصات وعمليات المشتريات التي يطلقها البنك
- لجنة الاستدامة البيئية والشؤون الاجتماعية والحوكمة: مسؤولة عن تطبيق إطار الاستدامة البيئية والشؤون الاجتماعية والحوكمة للمصرف
- لجنة الإشراف على التحول الاستراتيجي: هي عبارة عن مجموعة عمل تتولى الإشراف والتوجيه الاستراتيجي لكافة المبادرات الاستراتيجية التي يطلقها البنك

يمكن الاطلاع على كامل منظومة البنك ضمن الهيكل التنظيمي للمجموعة أدناه

٥-٧ الهيكل التنظيمي للمجموعة

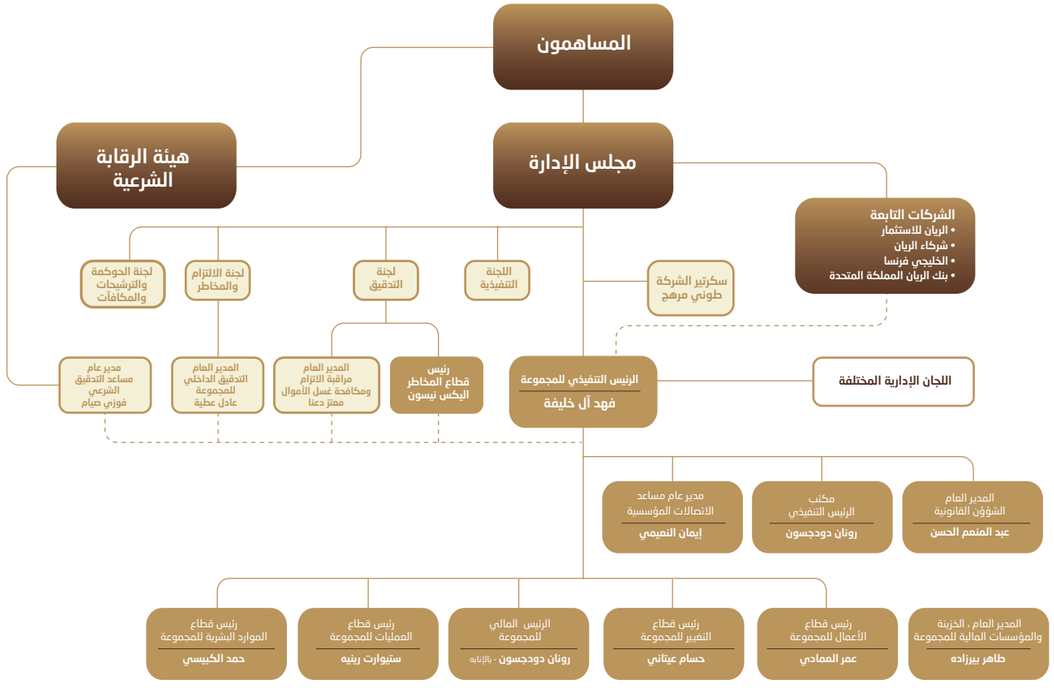

٨-٥ المكافآت والحوافز

سياسة مكافآت مجلس الإدارة

فيما يلي السياسة التي تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي نعرضها لإقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير:

١- يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر

٢- يجب أن ترتبط مكافآت مجلس الإدارة بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٣- تتألف مكافآت مجلس الإدارة من المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وتكون جميع المكافآت ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والأنظمة ذات الصلة

٤- ترتبط مكافآت المجلس بمؤشر الأداء والالتزام. مؤشر الأداء والالتزام هو عبارة عن نظام قياس للأداء المالي وغير المالي والالتزام بالمتطلبات الرقابية مثل مؤشرات الأداء كمعدل السيولة ومعدل القروض للودائع وكفاية رأس المال وغيرها وبحيث يتعين على البنك وضع الأهداف ضمن هذا النظام لكل سنة مالية وأوازن لها وتدقيقها من المدقق الداخلي؛

٥- لمجلس الإدارة أن يضع لائحة داخلية تنظم مصاريف ونفقات المجلس وبدلات الحضور ويجوز دفع بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان مباشرة بعد كل اجتماع مع مراعاة سقوف المبالغ المقررة في البند ٦ أدناه ولا يدفع بدل الحضور لأي عضو يحضر بالوكالة على أن يُعرض مجموع ما تقاضاه الرئيس وأعضاء المجلس كبدلات حضور خلال السنة المالية على الجمعية العامة لإقراره وفقاً للبند ٩ أدناه وفي حال عدم موافقة الجمعية على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معيّن يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعيّن، بحسب الأحوال، برد ما دَفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية

٦- لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية الواحدة مبلغ ٢,٥ مليون ريال بالسنة كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الواحد أن يحصل على ما يزيد عن مبلغ ٢,٣ مليون ريال وهو مجموع ما يجب أن يتقاضاه كحد أقصى عن كافة أعماله خلال السنة بما في ذلك المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن ٥٪ من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين

٧- المبالغ أعلاه هي الحد الأقصى التي يجوز لمجلس الإدارة الحصول عليها كمكافآت. يحدد المبلغ الفعلي للوعاء الكلي للمكافأة السنوية بناء على تقييم الأداء وما يحققه البنك من أهداف ضمن بطاقة تقييم الأداء السنوي/مؤشر الأداء الالتزام. تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس مشفوعاً بتقرير خاص إلى مصرف قطر المركزي حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجميعة العامة

٨- يحدد الوعاء الكلي للمكافآت وفقاً لأربع مستويات للمعدلات النهائية التي يحققها البنك في بطاقة قياس الأداء. فإذا كانت النتيجة النهائية للبطاقة أقل من ٧٠٪ من الأهداف المقررة بمؤشر الأداء والالتزام (الحد الأدنى) سيكون الوعاء الكلي للمكافآت عبارة عن ٥٠٪ من السقف الإجمالي المحدد من المصرف المركزي للمكافآت. أما إذا تم تحقيق ٩٠٪ فأكثر (الحد الأقصى) من الأهداف يحصل المجلس على كامل السقف المحدد من المصرف المركزي. وكل ما يتحقق من نتائج فوق الحد الأدنى وأقل من الحد الأقصى يحتسب بالتناسب.

٩- يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها

١٠- يشترط لصرف المكافآت تحقيق أرباح سنوية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين لا تقل عن ٥٪ من رأس المال ولا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

١١- تصرف المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون أشخاص معنوية/شركات في مقاعد مجلس الإدارة في حسابات الشركات/الجهات التي يمثلونها وليس في حساباتهم الخاصة ما لم يحصلوا على عدم ممانعة كتابية من الجهات التي يمثلونها

١٢- يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية

١٣- في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معيّن لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية

١٤- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

المبلغ المقترح لمكافآت مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٣:

قام مجلس الإدارة باقتراح مبلغ المكافآت وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٣ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تحت الإيضاح رقم (٣٨) بعنوان «مكافأة وأتعاب مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماع» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها. للاطلاع على المكافآت المدفوعة في السنوات السابقة يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العامة المتوفرة على الموقع الإلكتروني لمصرف الريان.

هذا ويمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي بجميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٣ والمعد وفقاً للمادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك وذلك قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة - قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك

فيما يلي سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك التي نعرضها لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير:

١- يتكون برنامج الحوافز والمكافآت في المصرف من أربعة عناصر أساسية هي: الراتب الأساسي والبدلات والمزايا والمكافأة السنوية

٢- تحدد الرواتب والبدلات والمزايا وفقاً لمعايير السوق والمتطلبات التنظيمية وبما يحافظ على التنافسية

٣- أما المكافأة السنوية فتكون تقديرية بالكامل وتدفع بنهاية كل عام إذا استحقت ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج تقييم الأداء العام للبنك والأداء الفردي للموظفين بدون أي تعويل على أي عوامل أخرى كالتمييز على أساس العرق، أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٤- تحدد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة منهجية احتساب مكافآت الإدارة والموظفين ويعاونها في وضعها ومراجعتها، عند الضرورة، إحدى الجهات الاستشارية المستقلة والمتخصصة بمجال الموارد البشرية. المنهجية المعتمدة هي تحديد نسبة تتراوح بين ٢٪ إلى ٧,٥٪ من صافي الإيرادات على حسب الحاصل النهائي الذي يتم تسجيله في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد المبلغ الإجمالي المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء والحاصل النهائي لبطاقة تقييم الأداء. تستند تلك المنهجية على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام

٥- يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية

٦- عند بداية كل عام، يضع مجلس الإدارة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للبنك المالية وغير المالية يحددها ويوافق عليها في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ويتم على أساسها تحديد أهداف كل إدارة وقسم في البنك وأهداف الرئيس التنفيذي وكل عضو في الإدارة العليا وصولاً إلى كل موظف وتحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم

٧- يتم بشكل دوري متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي

٨- ترفع النتائج المدققة للبطاقة مرفقاً به اقتراح المكافآت السنوية المحتسب وفقاً للمنهجية المذكورة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر فيه والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه

٩- بعد مصادقة المجلس على اقتراح المكافآت السنوية، يتمّ إعداد المكافآت الفردية وفقاً للمنهجية المذكورة وتجري مراجعتها والموافقة عليها، بحسب الأحوال، من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة ورئيس كل إدارة كما يكون منطبقاً

١٠- لا تصرف المكافآت السنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

١١- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تقييم ومراجعة البيئة العامة للمكافآت والحوافز بالبنك وهيكلية برنامج المكافآت والإنفاق الكلي بهذا الخصوص لضمان ملاءمته للأغراض الموضوعة من أجلها والمنافسة بالسوق والتزامه بالمستجدات الرقابية الحاصلة وذلك عند نهاية كل سنة أو كلما اقتضى الأمر ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأي جهة استشارية مستقلة من ذوي الخبرة والتخصص

١٢- يُفصح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية المدققة

١٣- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

مبلغ مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٣:

قام مجلس الإدارة بالموافقة على مكافآت الإدارة التنفيذية العليا عن العام ٢٠٢٣ وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٣ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تحت الإيضاح رقم (٣٨) بعنوان «تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها.

٩-٥ الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

التزاما منه بتطبيق الأسس السليمة للحوكمة الرشيدة، يطبق البنك نظاماً فعالا وراسخا للرقابة الداخلية ويعمل على تطويره باستمرار. تشكل الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من أعمالنا اليومية وعملياتنا مع العملاء. تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة والنهائية لوضع ضوابط سليمة للرقابة الداخلية وضمان فعاليتها. ويعتبر تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية مسؤولية جوهرية ومتواصلة تقع على عاتق الإدارة والموظفين وتشمل تطبيق السياسات اللازمة والإجراءات وفصل السلطات وإجراء تقييم دوري للضوابط لإدارة المخاطر.

تم إرساء نظام للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بهدف حماية أعمال البنك وعملياته ضد السلوك المسيء، والاحتيال، وعدم الكفاءة، وضمان الدقة والموثوقية في العمليات والتقارير المالية، وضمان الامتثال للأنظمة والقوانين، وتقييم مستوى الأداء في جميع أقسام البنك ووحدات أعماله على مستوى المجموعة.

المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية

تتوزع المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية في مصرف الريان على خمسة عناصر مختلفة تتماشى مع المعايير الموضوعة من لجنة رعاية المؤسسات («COSO»). تعمل تلك المكوّنات مع بعضها بعضاً لتحقيق الأهداف المقررة من البنك. فيما يلي المكونات الرئيسية التي تساعدنا على إرساء وتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية.

- البيئة الرقابية: يعمل مجلس الإدارة والإدارة العليا على إرساء ثقافة النزاهة والسلوك المهني السليم من أعلى الهرم
- تقييم المخاطر: يتم بشكل دوري إجراء عمليات تقييم صارمة للمخاطر

لتحديد وقياس المخاطر المحتملة التي تؤثر على عمليات البنك

- أنشطة الرقابة: تم وضع سياسات وإجراءات تنظم العمل وتتم مراجعتها بشكل دوري لمواجهة المخاطر التي يتم تحديدها بما في ذلك فصل السلطات وضوابط للصلاحيات المفوضة
- المعلومات والتواصل: تم وضع قنوات شفافة للتواصل ضمن البنك لضمان الوصول للمعلومات في الوقت المناسب سواء داخل البنك أو خارجه
- الإشراف والمراقبة: يتم استخدام آليات مراقبة مستمرة لتقييم فعالية الضوابط الداخلية مثل التدقيق الداخلي والخارجي

بعض الضوابط التي يتم تطبيقها حالياً لمعالجة مخاطر معينة تتماشى مع المكونات أعلاه وهي على الشكل الآتي:

١- لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والمستقلة تماماً عن الإدارة العليا

٢- إدارة التدقيق الداخلي المستقلة المسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق

٣- هيئة الرقابة الشرعية المعيّنة من الجمعية العامة للمساهمين

٤- الإدارات الأخرى المستقلة للرقابة الداخلية وتشمل (١) إدارة متابعة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب؛ (٢) إدارة المخاطر التشغيلية ؛ (٣) إدارة الشؤون القانونية؛ (٤) إدارة التدقيق الشرعي المسؤولة مباشرة أمام هيئة الرقابة الشرعية

٥- إصدار تقرير مستقل إلى المساهمين بناء على متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية حول تقييم كفاية وملاءمة تصميم وفعالية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والالتزام بقوانين الحوكمة

٦- إدارة خاصة للشؤون المالية وتشمل التخطيط المالي ووحدة الرقابة المالية

٧- التقاريرالدورية المرفوعة من إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي إلى لجنة التدقيق بخصوص المسائل المتعلقة بالتدقيق

٨- التقاريرالدورية المرفوعة من إدارات متابعة الالتزام وإدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر والالتزام

٩- تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي يرفع سنوياً مباشرة إلى الجميعة العامة

١٠- سياسات البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة

١١- تقديم تقارير شهرية للرئيس التنفيذي حول التقدم المحرز في معالجة مسائل الضوابط الرقابية

١٢- الإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من الإدارة العليا

١٣- هيكل تفويض الصلاحيات المعتمد من مجلس الإدارة

١٤- التواقيع المزدوجة المطلوبة للعمليات والصفقات الكبيرة والمهمة

١٥- الهيكل التنظيمي المعتمد لكل إدارة من إدارات البنك وتطبيق مبدأ فصل المسؤوليات

١٦- نظام آلي مركزي يعززالضوابط في الأنشطة المصرفية الأساسية

١٧- تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية ومراقبتها

١٨- خطة استمرارية الأعمال والاختبارات الدورية لها

١٩- آلية محكمة لوضع السياسات تلزم مراجعتها من قبل جميع إدارة الرقابة قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها وذلك لضمان تضمينها الضوابط اللازمة

٢٠- توثيق الوصف الوظيفي لجميع الموظفين

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

١٠-٥ تقييم الالتزام بتطبيق إطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

وضع مصرف الريان إطار عمل فعال وراسخ لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام بهدف تحديد وإدارة المخاطر، ويستند هذا الإطار إلى أسس رقابية فعالة ومتماسكة مطبقة على مستوى البنك بشكل عام.

وتقع مسؤولية وضع الضوابط الداخلية والإطار التنظيمي لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية على عاتق الإدارة بالمقام الاول، ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على تطبيقها بشكل فعّال. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية مستقلة للمخاطر والضوابط الموضوعة لمواجهتها وترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب مما يساعد على تخفيف حدّة تلك المخاطر ومن آثارها السلبية على الأعمال.

يشرف مجلس الإدارة على الإطار التنظيمي للرقابة الداخلية من خلال لجنة التدقيق التي تعول بدورها على إدارة التدقيق الداخلي لإعطاء التطمينات اللازمة.

إن الإطار التنظيمي الشامل للرقابة الداخلية يساهم في دعم البنك على تحقيق أهدافه كما يضمن التزام البنك بالقوانين والأنظمة المعمول بها ويشكل جزءاً مكملاً للخطط الإستراتيجية للبنك وسياساته وآليات عمله، ويخفف من خطر تكبّد خسائر مالية غير متوقعة أو الإضرار بسمعة البنك.

وضع مصرف الريان هيكلية شاملة للرقابة الداخلية تتوزع على ثلاثة مستويات مختلفة للدفاع:

مستوى الدفاع الأول:ويتضمن إدارات الأعمال وإدارة العمليات - الذين يقومون بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها ؛

مستوى الدفاع الثاني: ويشمل إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والشؤون القانونية والتدقيق الشرعي. وتقوم هذه الإدارات بمراجعة المخاطر واختبارها ومراقبتها

مستوى الدفاع الثالث: ويشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعات وتقييمات سنوية لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية بما في ذلك أطر عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة

وعليه فإن الهيكلية أعلاه التي تجمع بين الضوابط الموضوعة من قبل الإدارة وعمل إدارة التدقيق الداخلي يضمن التزام البنك بمعايير الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية في كافة الأوقات.

وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم للرقابة الداخلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تعمل بشكل جيد ولا توجد مخاطر ذات طبيعة غير اعتيادية قد تهدد المركز المالي للبنك.

١١-٥ تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية

قام مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ع.ق. («البنك») بتنفيذ تقييم إطار أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وفقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ («النظام»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة بالبنك مسؤولا عن وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها.

تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف إدارة البنك، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة البنك والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات البنك.
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأن مقبوضات ونفقات البنك تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة البنك.
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات البنك مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن تصميم وصيانة أنظمة الرقابة الداخلية الكافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات البنك.
- حماية موجوداته.
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها.
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناءً على القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

نظراً للقيود المتأصلة لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للأنظمة، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ، وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح أنظمة الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى البنك على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على البنك أن يقوم بإعداد تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

أجرينا تقييماً حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بناءً على إطار العمل والمعايير المحددة في أنظمة الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

نطاق التقييم

أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية الخاصة بنا هي عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك على المستوى المنفصل لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على أنظمة الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار المعاملات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ هي:

١- أنظمة الرقابة على مستوى المنشأة.

٢- الالتزام.

٣- تمويل الشركات والأفراد.

٤- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والإفصاحات.

٥- الأنظمة العامة لتكنولوجيا المعلومات.

٦- التمويل التجاري.

٧- الودائع (بما في ذلك حسابات الاستثمار التشاركية).

٨- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات

٩- الخزينة والاستثمارات.

١٠- الموارد البشرية وجداول الرواتب.

مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقاً للنظام، أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر، وهي مراقب الحسابات الخارجي المستقل للبنك، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل أنظمة الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية.

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناءً على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لدى البنك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مصممة وتعمل بفعالية وبشكل مناسب لتحقيق أهداف أنظمة الرقابة المتعلقة بها بناءً على المعايير المحددة في أنظمة الرقابة -الإطار المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

١٢-٥ الإجراءات المتبعة من قبل البنك لمعالجة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية

- تتم إدارة فعالية الإطار التنظيمي للرقابة وكفاية الالتزام به من خلال الأدوات الرقابية التالية:
- التقييم الذاتي للضوابط الرقابية والمخاطر أو ما يُعرف اختصاراً بـ "RCSA". تجري هذه العملية على أساس سنوي
- مؤشرات المخاطر الرئيسية (يبلّغ عنها ضمن عملية المراجعة الفصلية للمخاطر)
- الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات
- عملية التحقيق الداخلي المستقل

إن بنية الإطار الرقابي تتطلب المراقبة المستمرة على فعالية الضوابط من خلال إدارة المخاطر التشغيلية، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة لضمان سير العملية بشكل فعّال.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من نشرالثقافة الرقابية المناسبة في كافة أقسام البنك وإداراته كما يشرف على تقيّد جميع المعنيين بالإطار التنظيمي ذات الصلة وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه من أجهزة الرقابة الداخلية (إدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي).

تتولى الإدارة العليا مسؤولية تسهيل تطبيق الإطار التنظيمي للرقابة ومعالجة المسائل المرتبطة بالمخاطر.

تضمن الإدارة العليا عمل جميع الضوابط الرقابية بشكل فعّال في كافة الأوقات وتقوم بالتنسيق مع إدارات الأعمال وإدارات الدعم والعمليات المصرفية وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي لإيجاد الحلول المناسبة وفي الوقت المناسب لأوجه القصور في الضوابط الداخلية التي يتم اكتشافها من قبل أجهزة الرقابة الداخلية.

تشارك إدارة التدقيق الداخلي باستمرار في التحقق والتبليغ عن كفاية الإطار التنظيمي للضوابط الرقابية. وتحدد إدارة التدقيق الداخلي نقاط الضعف الرقابية من خلال عمليات التدقيق الدورية التي تجريها وتقوم الإدارة العليا بموافاتها بخطة العمل التي تسير عليها مقرونة بالموعد النهائي المتوقع لمعالجة المشكلة. تحدّد خطة العمل الأولويات لاتخاذ التدابير التصحيحية بالاستناد إلى خطورة الثغرات الرقابية ومدى تأثيرها المحتمل على البنك ويتم إعداد تقارير شهرية حول التقدم المحرز على هذا الصعيد ومشاركتها مع الرئيس التنفيذي للمجموعة كما ترفع تقارير حول المسائل الرئيسية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كل شهرين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم يتم تحديد ثغرات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك.

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

١٣-٥ المخالفات والجزاءات

لم توجد مخالفات أو جزاءات تم توقيعها على المصرف ضمن المعنى المحدد في الفقرة (٢) من المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية أو من شأنها أن تؤثر على مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١٤-٥ التزام الشركة بقواعد الإفصاح والإدراج

التزم مصرف الريان في العام ٢٠٢٣ التزاماً كاملاً بكافة متطلبات الإفصاح والإدراج المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين ذات الصلة. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة ٤-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

١٥-٥ الدعاوى القضائية

في العام ٢٠٢٣ لم ترفع دعاوى قضائية جوهرية ضد مصرف الريان ذات سند قانوني قد يهدد المركز المالي للبنك. ثمة دعاوى قضائية أمام المحاكم كان البنك قد باشرها ضد عدد من العملاء لتخلّفهم عن سداد التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم حرصاً على تحصيل أمواله وحماية حقوقه وحقوق المساهمين والمودعين ولا تزال تحت سير العدالة ويتم التعامل معها وفقاً لقوانين السرية المصرفية المقررة من مصرف قطر المركزي.

١٦-٥ معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يرجى مراجعة القسم المعنون « تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة « من الفقرة ٤-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

١٧-٥ تقرير مجلس الإدارة حول تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة

إن مجلس الإدارة وبناء على ما تقدّم من معلومات في التقرير أعلاه وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن البنك ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بتطبيق متطلبات قوانين الحوكمة المشار إليها بصدر هذا التقرير للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة